وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: .....

المشاركة السياسية ودورها في صنع القرار في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

من إعداد الطالبة :

بقدور بن عطية سناء

التخصص: إدارة محلية

تحت إشراف الأستاذة :

بوجحفة رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	أنزارن عادل	رئيسا
الأستاذة	أودية مياسة	مشرفا مقررا
الأستاذة	بوجحفة رشيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**10/ 09 /2020**

إهـداء

أهدى نتائج هذا العمل إلى النبع الحنون والصدر النقي

التي إحتوت كل أماني وأحلامي وزادتني ينبوعا و سعت كل أيامي

إلى التي أحرقت سنوات العمر أنوارا تضيء بها دربي وتدفئ أيامي

إلى التي ربتني وحملت همومي وملكتني عرش قلبها

ومنحتني القوة و العزيمة والإرادة إليك يا نجمة حياتي وضيائي

"أمي الغالية "

شكر وتقدير

أشكر كل من ساهم في إنجاح هذا العمل خاصة الوالدين العزيزين

على تشجيعهما وسندهما المتواصل و المنقطع النظير

إلى أستاذتي الكريمة

" الأستاذة " أودية مياسة "

التي قبلت أن تشرف على هذا العمل المتواضع

و أشكرها على توجيهاتها القيمة ورحابة صدرها وكرمها النبيل

وكل الأساتذة الأفاضل الذين خطيت معهم مساري الجامعي

وإلى كل الأصدقاء والأقارب

وزوجي العزيز ، و إبني الغالي

الذي زادني إصرارا وقوة لإنجاح العمل .

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري واالمفاهيمي للمشاركة السياسية وصنع القرار

المبحث الأول : ماهية المشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المشاركة السياسية

المطلب الثالث : دوافع و مراحل المشاركة السياسية

المطلب الرابع : أشكال و مستويات المشاركة السياسية

المبحث الثاني : ماهية صنع القرار.

المطلب الأول : مفهوم صنع القرار السياسي

المطلب الثاني : خصائص وأهمية القرار السياسي

المطلب الثالث : مراحل صنع القرار

المطلب الرابع : أنواع القرارات السياسية

المبحث الثالث : علاقة المشاركة السياسية بصنع القرار

المطلب الأول : الديمقراطية ودورها في إرساء المشاركة السياسية وصنع القرار

المطلب الثاني : دور المواطنة في تفعيل المشاركة السياسية وصنع القرار .

الفصل الثاني : مؤشرات وواقع مشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي

المبحث الأول : مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية و الأطر القانونية المساهمة في ذلك

المطلب الأول : تطور دور المرأة في العمل السياسي

المطلب الثاني : الأطر القانونية المحلية و الدولية للمشاركة السياسية للمرأة

المبحث الثاني :واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في صنع القرار

المطلب الأول : التمثيل الحزبي

المطلب الثاني : المجالس المنتخبة

المبحث الثالث : معوقات وسبل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

المطلب الأول : معوقات المشاركة السياسية للمرأة

المطلب الثاني: سبل تجاوز معوقات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم عدة تحولات سياسية نحو الديمقراطية فقد عرف النظام السياسي الجزائري تغيرات عميقة في الآونة الأخيرة نظرا للأحداث التي عرفتها الجزائر والتعددية السياسية التي تعتبر عماد الديمقراطية أو النظام الديمقراطي الذي يتيح المجال للمشاركة في الحياة السياسية للمواطن في البلاد .

تعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية من خلال إتاحة فرص المشاركة أمام الفئات الشعب وطبقاته وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع كما أن المشاركة السياسية الجادة و الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تعمل على تدعيم الممارسة السياسية وصياغة القرار السياسي .

تعتبر عملية صنع القرار عملية أوسع وأشمل لأنها حصيلة تفاعلات الأنشطة وجهات عدة وصولا إلى الهدف المطلوب الذي من أجله تم إتخاذ القرار ، صنع القرار السياسي هو صيغة العمل من خلال تبني سياسات معينة فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة في الدولة ، فالمشاركة الفعلية في الدولة هي المشاركة السياسية وصنع القرار للفرد أو المواطنين والمرآة في الدولة ، فالإهتمام بإشراك المرآة في الممارسة السياسية وهو المجال الذي يهمنا في هذه الدراسة ، ينبغي أن يكون من أولويات السياسة الوطنية التنموية فإن المرآة الجزائرية ينبغي أن توفر لها نفس الحظوظ والفرص التي تمنح للرجل فيه وذلك لأن المشاركة السياسية هي الأساس التي تقوم عليه النظم الديمقراطية لذا بغية تفعيل دور المرأة في الممارسة السياسية و الديمقراطية خطت الجزائر نحو إعداد مخطط عمل لتعزيز مشاركة المرآة في السياسة التنموية للجزائر .

أهمية الموضوع :

إنطلاقا مما سبق تتضح لنا أهمية الدراسة من خلال :

المشاركة السياسية تمثل موضوعا هاما ومحوريا من موضوعات علم السياسة وذلك بإسهام الفرد بمسائل سياسية في مجتمعه ، فالمشاركة لها أهمية ودور فعال على مستوى الفرد و الحياة العامة على حد سواء حيث تعد جوهر المواطن ، فهي تعطي المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم وتعزيز مصيره وصياغة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية من خلال إبراز حقهم و آرائهم في عملية صنع القرار السياسي، كما تتركز أهمية البحث في تجسيد عملية صنع القرار السياسي الفعال المبني على أسس سليمة وواضحة تكون نتائجه إيجابية ، كما تعد من اهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي على إعتبار على أنها حصيلة تفاعلات أركان النظام السياسي .

تكبدت المرأة الجزائرية الكثير من العناء حقبة إستقلال الجزائر من التمييز وإبعادها عن الساحة السياسية إلا أنها عملت جاهدة على الخوض في الكثير من المناصب السياسية والترشح للإنتخابات ليكون لها دور فعال في المشاركة السياسية وصنع القرار .

أهداف الدراسة :

أهداف علمية :

تهدف هذه الدراسة إلى الحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية و التعمق في الدراسة ورغبة الباحث في معرفة مضمون هذه الدراسة وجمع المعلومات والتحليل للوصول إلى الهدف المنشود .

أهداف عملية :

من خلال بحث الدراسة نسعى إلى إفادة الممارسين والمتعلمين والمساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات .

كما تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف وهي :

– الهدف من صنع القرار السياسي هو تبيان المظاهر الإيجابية و الآليات السليمة و الفعالة على كافة الأصعدة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية .

– محاولة معرفة عملية صنع القرار السياسي من خلال تحديد الأطراف الرئيسية المهمة في عملية صنع القرار .

– التعرف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية للمرآة في الجزائر .

– الإسهام إلى نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية .

– محاولة معالجة موضوع المشاركة السياسية للمرأة العربية كحق من حقوق الإنسان بطريقة علمية .

أسباب إختيار الموضوع :

أولا : الأسباب الذاتية أجرينا البحث في هذا الموضوع باعتباره من ضمن الاهتمامات والمتعلقة بالمشاركة السياسية و دورها في صنع القرار وتكوين رصيدنا المعرفي.

ثانيا: الأسباب الموضوعية نظرا لأهمية موضوع الدراسة في ميدان علم السياسة أجرينا البحث حول هذا الموضوع ومحاولة التعمق فيه وتقديم الإقتراحات التي يمكن من خلالها الإفادة منها في تطور المشاركة السياسية وصنع القرار وتفعيل دور المرآة في الدولة الجزائرية .

الإشكالية الرئيسية :

من حق المواطن أن يلعب دور جوهري في الساحة السياسية من خلال المشاركة وصنع القرار وإسهام المرأة في الحقل السياسي، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل تجليات المشاركة السياسية للمرأة ؟ وما هو دورها في صنع القرار ؟

التساؤلات الفرعية :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية فإننا نطرح التساؤلات التالية :

1- ما مفهوم المشاركة السياسية وصنع القرار ؟

2- فيما تتمثل المشاركة السياسية وصنع القرار؟

3- ما هي أهم المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار ؟

4- ما هي أشكال المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ؟

5- ما مدى مشاركة المرآة في صنع القرار ؟

الفرضيات :

وفقا لطبيعة الإشكالية المطروحة والموضوع الذي تتطرق إليه الدراسة ولأن أي بحث يجب أن ينطلق من إقتراح فرضيات أساسية تحدد إتجاهه وتضبط أهدافه ونتائجه فإن الموضوع ينطوي على فرضيات و هي على النحو التالي :

- الفرضية الأولى : تعتبر كل من عمليتي المشاركة السياسية وصنع القرارنتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والدولية .

- الفرضية الثانية : كلما تعدد أشكال المشاركة السياسية ، كلما ساعد ذلك على التمكين الأفضل للمرآة الجزائرية في العمل السياسي .

الإطار الزماني والمكاني للدراسة :

أ- الإطار الزماني :

يتراوح مجال الدراسة من فترة مابعد الإستقلال من سنة 1962 إلى غاية 2019 في هته الفترة تم طرح فكرة المشاركة السياسية للمرأة وصنع القرار ، وهذا ما شكل قفزة نوعية لجميع المجالات خاصة السياسية منها .

ب- الإطار المكاني :

تناول موضوع الدراسة مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال مشاركتها السياسية وصنع القرار السياسي في دولة الجزائر كدولة عربية تسعى من خلالها المرأة إلى إبراز رؤيتها السياسية ومساهمتها في مختلف المجالات العلمية وتجسيد دورها كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية .

أدبيات الدراسة :

إعتمدنا على مراجع أساسية تناولت الموضوع من زوايا مختلفة ومن بينها :

- كتاب " سيكولوجية المشاركة السياسية " للكاتب طارق محمد عبد الوهاب، حيث تعرض فيه الكاتب إلى مفهوم المشاركة السياسية .

- كتاب " المدخل إلى علم السياسة للباحث حاجي عبد النور حيث تم التطرق فيه إلى معرفة الواقع التي تكون وراء مشاركة الفرد في الحياة السياسية ، سواء كانت دوافع خاصة أو عامة .

- مقال عنوان " المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي التي تم التطرق فيها إلى المشاركة السياسية .

- كتاب الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية " ، للكاتب محمد عبد العظيم تعرض فيه مفهوم القرار السياسي وأهم مميزاته.

مناهج الدراسة :

1- المنهج التاريخي : تمت الإستعانة بالمنهج التاريخي بإعتبار أن التطرق الى المشاركة السياسية والقرار السياسي وكذلك دور المرأة في المشاركة في السياسة وضع القرار ارتبطت بأحداث تاريخية عديدة.

2- المنهج الإحصائي: استخدمنا المنهج الإحصائي من خلال جملة من الإحصائيات التي بينت نسب المشاركة السياسية في الجزائر، في فترات زمنية معينة مثل بنسبة المشاركة المرأة في الانتخابات... الخ.

3- منهج دراسة الحالة: إعتمدنا على هذا المنهج لأننا تعمقنا في دراسة الموضوع من خلال تبيان المشاركة السياسية للمرأة و دورها في صنع القرار.

- **المقتربات المعتمدة في دراسة :**

المقترب القانوني: تمت الاستعانة بهذا المقترب من خلال تقديم المادة القانونية، والتركيز على مختلف القوانين التي سمحت بفتح المجال للتعددية السياسية كظهور الأحزاب السياسية ، ومختلف الدساتير التي شهدتها الجزائر.

- **المقترب المؤسسي** : من خلال هذا المقترب تم التعرف على طبيعة عمل النظام السياسي ومختلف المؤسسات التي تدير العملية السياسية في نظام السياسي، ومعرفة عملية صنع القرار والمشاركة السياسية للمرأة في الأنظمة السياسية كالنظام السياسي الديمقراطي الجزائري .
- **المقترب النظمي:** إن هذا المقترب يركز بالدرجة الأولى على مداخلات ومخرجات النظام السياسي لأي دولة، وبإسقاطها على الدولة الجزائرية فالفترة التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينات في مختلف المجالات تعتبر كمداخلات حتمت على النظام السياسي الجزائري إدراك الخلل، وكان الدليل على ذلك مختلف الإصلاحات السياسية التي شاهدتها الجزائر

التي تعتبر بمثابة مخرجات جسدت روح المواطنة والمشاركة السياسية وصنع القرارات وإبراز دور المرأة في الجزائر.

- **المقترب البنائي:** يركز هذا المقترب على دراسة مختلف الوظائف للمؤسسات الرسمية والغير الرسمية ، وبالتطبيق على حالة الجزائر فقد ساهمت المرأة والمشاركة في الأحزاب والنظم الانتخابية وصناعة القرار من تجسيد الحكم الصالح وتجاوز التحديات.

صعوبات الدراسة :

يواجه أي باحث صعوبات في بحثه عن موضوع الدراسة، فنظرا لموضوع المطروح حول المشاركة السياسية للمرأة ودورها في صنع القرار، رغم تطور الوضع السياسي للمرأة في الجزائر إلا أنها لازالت محصورة في نطاق ضيق ولم تتسع في دائرة العمل المواكبة للرجل فمن خلال الدراسة تطرقنا إلى تطور الدور السياسي في فترة الأحادية الحزبية وكذا المشاركة السياسية للمرأة خلال التعددية الحزبية وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لقت صعوبات كثيرة في العمل السياسي .

لذا خصصنا فصول الدراسة كنموذج دراسة تفصيلية لدولة الجزائر ومن الصعوبات التي واجهتنا في البحث تضارب المعلومات وقلة المصادر التي تتحدث عن المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة في الجزائر .

هيكلة الدراسة: قسمت الدراسة إلى فصلين يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

الفصل الأول: في هذا الفصل تم تقديم الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية وصنع القرار.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تم تقديم المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة.

الفصل الأول
الإطار النظري والمفاهيمي
للمشاركة السياسية وصنع القرار

في الواقع تعد المشاركة السياسية وصنع القرار من المفاهيم السياسية المتكاملة الدلالات وعليه فإنه من الصعوبة تحديد المفهوم الأدق لكلا المفهومين ، من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي لكل من مفهوم المشاركة السياسية ومفهوم صنع القرار كعمليتين أساسيتين وقضيتين مهمتين من القضايا العامة.

سنحاول ضبط أهم المفاهيم والتي تمثل متغيرات الدراسة، انطلاقا من البحث في ماهية المشاركة السياسية وصنع القرار وتحديد مفاهيمها وإبراز دوافعها والخصائص المميزة لهما.

المبحث الأول : ماهية المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية مفتاح الديمقراطية فهي تهيئ لها المناخ المناسب، وتحظى بأهمية مرموقة في العلوم السياسية، سنقوم في هذا المبحث بتوضيح وابراز معنى المشاركة السياسة وأهميتها ودوافعها وأشكالها .

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

الفرع الأول: المشاركة

أولا: المشاركة لغة: مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة، ويعني المساهمة المشتقة من الفعل ساهم،يساهم،مساهمة، وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها أو جزء منها[1].

وباللغة الانجليزية: participais منقسمة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participante، ويتكون هذا المصطلح من جزئيين هما:part ويعني جزء، compare ويعني القيام وبالتالي فإنّ كلمة المشاركة تعني حرفيا totake pateأي القيام بالدور.

ثانيا: المشاركة اصطلاحا:

ومن التعريفات العامة للمشاركة الذي يرى أنها تلك الجهود المشتركة حكومية وأهلية، في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لمخطط مرسوم وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع[2].

---

[1]– شريفة ماشطي، المشاركة السياسة أساس الفعل الديمقراطي، **مجلة الباحث الاجتماعي**،ع. 10، (10سبتمبر2010)، ص143 143.

[2]– أحمد كمال أحمد ، **تنظيم المجتمع مبادئ و أسس نظريات** ، ج. 01، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1980)، ص 281.

يعرفها موري روسm.moss : بأنها إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطواعية في التنظيمات والجماعات، وفي ظل هذا يمكن الاستفادة بالخبرات الطواعية لتنمية المجتمع[1].

الفرع الثاني: السياسة

أولا :السياسة لغة:

مصدر الأساس، فيقال ساس الناس سياسة أي تولي قيادتهم ورئاستهم والسياسية هم قادة الأمم ومدبرا شؤونها هي تعني الدولة المدنية[2].

ثانيا: السياسة اصطلاحا:

هي توزيع المصالح وكذلك تقل السلطة بحيث يتم تحديد مجال النشاط الذي يجب أن تمارسه الجهات أولا الأشخاص المسؤولة[3].

- تعريف ماكس فيبر: تعني السياسة المشاركة في السلطة أو القدرة على التأثير في توزيعها بين الدولة أو الدول [4].

مما سبق يمكن تعريف **المشاركة السياسية** كما يلي:

عرف بعض المفكرين العرب المشاركة السياسية ومن بينهم **إبراهيم أبراش** الذي يعرفها في كتابة علم الاجتماع السياسي على أنها:

المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للموطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهامه في استصدار القرارات".

---

[1]– إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية** ، (مصر: دار لمعرفة الجامعة، 2001)، ص 321.

[2]– طه السيد أحمد الرشيدي، **حق المشاركة في الفقه الإسلامي والقانون الروماني** ،(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص 17 .

[3] Max webet,lesavant et le politique,(chicentimir :une collecliom deivlopee en collaboration),p29.

[4]–قحطان أحمد الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، ط. 2 ،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 15.

كما يعتبرها بأنها عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات الاستفتاءات ....[1].

ويعرفها عبد الهادي محمد بأنها:

هي حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى إدلاء بالرأي في المواقف المختلفة إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة، كل هذا فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع ومعترف به، والمشاركة في جهود وأعمال الندوات العامة والمؤتمرات وحلقات النقاش.

أما **السيد عبد الحليم الزيات** فيعرفها:

على أنها عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتوصل، يعتبر عن اتجاه عقلاني رشيد يتبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية[2].

ويقول **أبو بكر علي إبراهيم الهبيل:**

بأنها العملية التي تساهم من خلالها المواطنون في صنع القرارات السياسية والمساهمة في اختيار الأشخاص في المواقع الرسمية للدولة عن طريق التصعيد الشقي، والاشتراك في المناقشات السياسية وفي المؤتمرات الشعبية الأساسية.

---

[1]–محمد أمين العجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، (نوفمبر 2007) ص 243.

[2]– مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، ط. 1 ،(ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، د س ن) ص 365.

علي جبلي يعرفها:

بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون له الفرصة لأنّ يسهم في وضع الأهداف العامة و تحديد أفضل الوسائل لإنجازها وتتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة[1] .

عرف بعض مفكري الغرب المشاركة السياسية بأنها:

تعريف جيرنت بيري Geraint Parry :

المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرارات[2].

تعريف لوبينر:

المشاركة السياسية هي كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى الوسائل الشرعية أو غير الشرعية بهدف التأثير على احتياجات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام، على كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية.

تعريف جاميل وويل :Gamal Weil :

المشاركة السياسية هي الأنشطة التطوعية التي تقوم بها الأفراد و الجماعات لتغيير الظروف الصعبة وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين

[1]– علي جبلي، **الشباب والمشاركة السياسية مجالات علم الاجتماع المعاصر**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985)، ص 129.

[2]– محمد سيد فهمي، **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**، (مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004)، ص 70.

تعريف أهلينر: uhlaner :

بأنها عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية[1] .

أما **التعريف الإجرائي:**

تعني المشاركة السياسية حق المواطن في أن يؤدي دور معين في عملية صنع القرار السياسي.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية العديد من السمات والمزايا عن بقية العمليات الأخرى التي تضمن لها أهمية بالغة في مختلف المجالات، وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول : خصائص المشاركة السياسية

1-الخاصية الأولى: الفعل action :

وهي الحركة النشيطة للجماهير في اتجاه تحقيق أهداف معينة.

2- الخاصية الثانية: التطوع valuntry:

تقدم جهود المواطنين الطوعية واختيارهم تحت شعور القوى بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم،وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي، وعلى جانب آخر قد تكون المشاركة إجبارية نتيجة ضغط أو إكراه.

[1]- طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، (مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 108، 109.

3- الخاصية الثالثة: الاختيار choies:

إعطاء الحق للمشاركة بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين والأحجام من هذه المساندة، وذلك التعضيد في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة[1].

4-المشاركة بصفة عامة تتفق وطبيعة البشر، فالإنسان كائن اجتماعي بطبيعته يسعى للمشاركة يجعل حياته أكثر سيرا وأكثر سعادة ومن ثمة فالمشاركة السياسية تعطي للإنسان الحق في تقديم المساندة السياسية للعمل السياسي والقادة السياسيين، كما تعطي الحق في الامتناع عن المساندة إذا تعارض العمل السياسي مع مصالح المجتمع.

5- المشاركة السياسية وسيلة من وسائل الامتنان الجماعي والاستقرار السياسي في المجتمع، فالمشاركة من المرأة والرجل على حد سواء في تقرير السياسات وصنع القرار السياسي من شأنها أنم تكفل الحياة الكريمة الآمنة للجميع[2].

6-المشاركة حق وواجب في آن واحد، يتمتع بها ويلتزم بها جميع المواطنين، وفي حدود الضوابط التي يصنعها المشرع بما لا تمثل تميزا بين المواطنين، ويقصد لذلك أن المشرع وضع قواعد عامة تنظم الممارسة السياسية، وهذه الضوابط قد يترتب عليها حرمان بعض الأشخاص من المشاركة السياسية، وليس بسبب اللون أو الدين أو الجنس، وإنما بسبب خروجهم عن الشروط التي يطلبها المشرع للممارسة السياسية، أو لعم توفر هذه الشروط لديهم[3].

---

[1]- أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب المشاركة السياسية**، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، د س ن)، ص 16.

[2]- مدحت أحمد محمد يوسف عتايم، **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسة**، ط.1،(مصر: المركز القومي لإصدارات القانونية، 2004)، ص 33.

[3]- المرجع نفسه، ص 34.

7- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوك فطري يولد مع الإنسان أو يرثه ، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

8- المشاركة سلوك ايجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وتتصل بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجر تخلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.

9- المشاركة الجماهيرية ولا تقتصر على مكان محدد ولا تقييد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي، إقليمي وقومي.

10-المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود المساندة للحكومة والتخفيف عنها

11- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي المشاركة الجماهيرية في المسؤولية الاجتماعية، مما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع والارتقاء به وتحقيق رفاهيته والمساهمة في دفع عجلة التنمية[1].

الفرع الثاني :أهمية المشاركة السياسية

تكمن أهمية المشاركة السياسية بأنها الأداة الأساسية في إرساء البناء المؤسسي التحديثي السياسي للدولة، من تخلف المؤسسات السياسية وغيرها في تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية، ومن ثم تفقد شرعيتها كما

[1]- عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، (عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع،2007)، ص 126،127

حدد هينغ تون أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، فهو يرى أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

المشاركة السياسية ليست ما يستخدم من قبل السياسيين في الإشارة إلى مشاركة المواطنين أو الجمهور خاصة في المناسبات الانتخابية[1]، كما أنها تبرز أهميتها من خلال التأثير على الأحزاب السياسية في صناعة القرار، وقد ينجح في بعض الحالات في النفاذ إلى داخل الدائرة المباشرة بصناعة، فصعود متمثل عن رؤى المجموعة وموافقتها إلى مستويات تشريعية أو تقييد به مثلا قد يعد ضمن أشكال واحتمالات متعددة متشاركة عضوية في عملية اتخاذ القرار،إلا أنه فقد يحدث كذلك أن ينفذ ممثلون عن مجموعة ذاتها إلى نطاق صناعة القرار، دون قدرة على تعاطي مع بيئتها أو إمكانية التأثير فيها لأسباب ذاتية أو موضوعية [2] المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية للمجتمع ، فالتنمية الحقيقة لا تتم دون مشاركة ، كذا تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمتجمع، كما أن الفرد من خلال عملية المشاركة يقوم بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وإتاحة الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون إجبار من طرف السلطات ،فالمشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الإجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم وتحويل الأهداف إلى واقع [3].

---

[1]– نعمان بوقيداح، "التعددية و المشاركة السياسية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في ملتقى دولي موسوم بـ: "**إشكالية المجمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر**: الواقع والرهانات"، يوم 08 ماي 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، ص 11.

[2]– نعمان بوقيداح، المرجع نفسه، ص 11.

[3]– طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**،(مصر: دار غريب للطباعة و النشر، 1999)، ص17.

فالمشاركة السياسية تؤدي إلى تدريب المواطنين على ممارسة الديمقراطية وحق اختيار ممثليهم من خلال الانتخابات، سواء كانت في الهيئات المحلية أو الهيئات القيادية الاخرى مثل: المجالس التشريعية والبرلمانية، هذا ما يقودنا إلى أهمية تهيئة الظروف للاستعداد للمشاركة السياسية وكذا تتعلق أهمية المشاركة السياسية بتقوية الوحدة القومية للدولة، نجد ذلك بارزا في الدول النامية التي تمتاز بصنف الولاء القومي مقارنة مع الدول المتقدمة، وذلك بسبب تفاعل الإتجاهات العشائرية والعائلية على حساب الولاء القومي والمشاركة السياسية تسمح لمجموع هذه الولاء للتعبير عن نفسها بتقديمها يؤدي إلى ضعف هذه الولاءات المشاركة السياسية تظهر من الدور على مستوى الأفراد والسلطة، فعلى مستوى الأفراد من خلال تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، والتعرف الفرد بواجباته وحقوقه ومسؤولياته، مما يساعد على صنع مجتمع فاعل، أما على صعيد العلاقة مع السلطة فهي تعتبر مظهر من مظاهر الحداثة السياسية [1].

– المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية فإن نمو وتطور وتقدم الديمقراطية يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسة أمام الفئات الشعب ومختلف الطبقات، وجعلها حق يتمتع به كل إنسان في المجتمع كما أن المشاركة السياسة الهادفة هي التي تحقق معارضة قوية، فتساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية، وكلما اتسعت فرص المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة والشعور بالاعتراف لدى الجماهير، وتحقق المساواة والحرية يؤدي إلى الاستقرار في المجتمع [2].

[1]– سعاد بن قفة، **المشاركة السياسية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : علم إجتماع التنمية كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011–2012 ص 49 .

[2]– طارق محمد عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ص ص 16–17

المطلب الثالث : دوافع و مراحل المشاركة السياسية

هناك عدة اسباب تدفع إلى المشاركة السياسية وذلك من ممارستها، وعدة مراحل تقوم عليها .

الفرع الأول : دوافع المشاركة السياسية .

1- المشاركة أداة للتعبير عن المطالب أو في هذه الحالة لمطالبة ذات الصبغة النقابية أو سياسية أو الإجتماعية فالمشاركة في إستفتاء الرأي العام أو الإنتخابات الرئاسية أو في الإنتماء لحزب سياسي يكون دافعه لذلك تلبية مطالب يرى أن هذه المشاركة تستحقها.

2- المشاركة السياسية خوفا من السلطة وهذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية ، فأفراد هذه الجماعات يجدون في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو ديني و إقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة .

3- المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع .

4- المشاركة طلبا لمنصب أو موقع وظيفي جيد

5- المشاركة كتعبير عن وعلى سياسي لأهميته فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب وكمسؤولية وطنية يجب ان يقوم بها المواطن [1].

* ويقسم خمس حزام والي دوافع المشاركة السياسية إلى نوعين : دوافع عامة ، دوافع خاصة

1/- دوافع عامة : و تتمثل في :

- الرغبة في تقوية الروابط بين فئات المجتمع وجماعات بغية تحقيق نوع من التكامل ، مما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات .

- توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم والسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير .

[1]- إبراهيم أبرش ، **علم الإجتماع السياسي** ، (الأردن: دار مجدوي ، للنشر والتوزيع) ، ص 250.

– الرضى أو عدم الرضى على السياسات القائمة، بحيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضى على هذه السياسات و العكس صحيح [1].

– الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد إتجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات وفي البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة الاحتياجات المواطنين .

– الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم و مستقبلهم ، و يشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم التنمية .

– الرغبة في المشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسن مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة التي تستهدف في تحسين الحياة .

– حب العمل، وتعاليم الدين

– توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع [2].

2/– دوافع خاصة : وتتمثل في :

– تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة والنفوذ .

– تحقيق منافع مادية وغيرها كذلك من المصالح الشخصية .

– التأثير على صنع السياسات العامة في المجتمع لتكون الاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع، التي تعود عليهم بالنفع .

---

[1]– إسماعيل علي سعد، حسن محمد حسن محمد، **النظريات والمذاهب والنظم**، (مصر: دار المعرفة الجامعية،2005) ص 381 .

[2]– عبد النور ناجي، **مدخل إلى علم السياسة**، (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع،2007) ،ص 128 .

– تحقيق المكانة المتميزة بين الأفراد المجتمع، واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام .

–إشباع الحاجة إلى المشاركة كالحاجيات الأساسية ، والحاجة إلى المشاركة وتحقيق الذات[1].

الفرع الثاني : مراحل المشاركة السياسية

أ– الإهتمام السياسي :

ويندرج هذا الإهتمام من مجرد الإهتمام أو المتابعة بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الافراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الازمات أو في أثناء الحملات الإنتخابية .

ب– المعرفة السياسية :

والمقصود هنا المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي، مثل أعضاء المجلس المحلي، وأعضاء مجلس الشعب والشوري بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء .

ج– التصويت السياسي :

وتتمثل في المشاركة في الحملات الإنتخابية بالدعم والمساندة المادية ، من خلال تمويل الحملات ، ومساعدة المترشحين أو بالمشاركة بالتصويت .

د– المطالب السياسية :

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية ، وتقديم الشكاوى والالتماسات ، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية .

توجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها، في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تنتج مساحات أكبر من الحرية، واحتراما لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح

[1]– عبد النور ناجي ، المرجع نفسه ، ص 129.

قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر، فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار، سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلا من جانبهم، فكلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك النقطة الأساسية هي فيما إذا كانت المشاركة السياسية الأعظم مؤدية إلى تعزيز شرعية النظام ذلك أن وجهة النظر المقابلة هي أيضا محل نقاش واسع كذلك، فالمشاركة تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وإحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات، بالتالي من شرعية من يصنعها كما أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفا تعكس الرضا أن النزاع، وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإن كان موجودا ، ولكن لا تتوفر الأبنية والوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه.

يذهب البعض إلى القول أن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذي يؤثر فيه على الحكومات فعلا، وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع، ومن ناحية ثانية فإن الأقلية من الناس النشطين، نستطيع أن نتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها، فإن مثل هذه النشاطات تحدث في النطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط أو الخاصة بالأحزاب السياسية [1].

[1]– محمد نبيل الشيمي ، **أنماط المشاركة و أهميتها** ، منشور على : 2020//06/26 على الساعة 17:30 .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162556

المطلب الرابع : أشكال و مستويات المشاركة السياسية

تقسم المشاركة السياسية على عدة أشكال ومستويات وتتنوع حسب مجالاتها المختلفة.

الفرع الأول : أشكال المشاركة السياسية

المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكم، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها .

ويميز رايت WRIGHT–1992 بين 03 أشكال للمشاركة السياسية هي :

1)– المشاركة الحرة :

يرى أن المشاركة الحرة هي القاعدة في الديمقراطيات الغربية، حيث يستطيع الأفراد أن يختاروا ما إذا كانوا سيشاركون أم لا .

2)– المشاركة المقيدة بالنظام :

فهي تعني دعم وليس اختيار أفراد وسياسات الحكومة، ووظيفتها الرئيسية حشد الناس خلق النظام في محاولة تقوية سلطة الحكومية .

3)– المشاركة كوسيلة استخدام شخصي :

في العالم الثالث الشكل التقليدي للمشاركة هو علاقة السيد التابع حيث يقدم الأشخاص ذو المكانة المنخفضة دعمهم السياسي للسيادة (أصحاب الأعمال – الرؤساء ...إلخ). وذلك في مقابل نوع من المجاملة [1].

و تشمل المشاركة ثلاث أنواع :

أ– مشاركة إيجابية :

وهي تتفق مع مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية.

[1]– ثناء فؤاد عبد الله : **في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن الغربي** ، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية 1997) ص 110

ب- المشاركة المتحيزة :

هي التي تتجه نحو النظام السياسي السائد في المجتمع أو تتجه ضده .

ج- المشاركة السلبية :

هي التي يكون فيها الشخص عازفا أو بعيدا عن المشاركة السياسية [1].

*كم يقسم إبراهيم أبراش أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات وهي :

1)- مشاركة منظمة :

تكون في إطار المؤسسات أو التنظيمات القائمة وتشكل حلقة الوصل بين المواطنين والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة جمع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها، وتحويلها إلى إختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة .

2)- مشاركة المستقلة :

يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

3)- مشاركة ظرفية :

تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور أي عامة الناس تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.

- و يمكن أن تصنف المشاركة السياسية إلى:

1- المشاركة السياسية الرسمية:

من المعروف عنها أن دور المشاركة الغير الرسمية الرسميين وأصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والإستقرار للنسق الذي يهيمنون عليه، وهم من خلال هذه العملية يواجهون مصاعب أو صراعات مع ذوي مصالح الأخرى من الأعضاء المجتمع الذين يتكونون عادة من الأحزاب

[1]- سناء فؤاد عبد الله ، المرجع نفسه ، ص110

السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط أو المصلحة والأقليات هكذا هؤلاء يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين، سياسيا بالطرق الغير الرسمية، ومن ثم تعتبر المعارضة في أي نسق سياسي مشاركة سياسية غير رسمية.

الفرع الثاني : مستويات المشاركة السياسية .

هناك من يصنف مستويات المشاركة السياسية إلي أربع مستويات وهي كما يلي

أ- **المستوى الأعلى :** وهم الممارسون النشاط السياسي وتتمثل في :

- المشاركة في الحملات الإنتخابية .
- عضوية منظمة سياسية .
- الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.
- حضور الإجتماعات السياسية بشكل متكرر.
- التبرع لمنظمة أو المترشح.
- التوجيه رسائل بشأن قضايا السياسية للمجلس النيابي وذوي مناصب السياسية أو الصحافة[1].

ب - المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي

ويتمثل هذا المستوى في الذين يصوتون في الإنتخابات ويتابعون بشكل عام مايحدث على ساحة السياسية.

ج- المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي :

ويتمثل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للإهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت او موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة.

[1] - أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، (مصر: الدار المصرية اللبنانية)، ص12.

د- المستوى الرابع : المتطرفين سياسيا:

تتمثل في الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجؤون إلي أساليب العنف،والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل شكل من أشكال المشاركة ولينضم إلي حقوق المتفاعلين، وإنما أن تتجه إلي إستخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة و العنف[1] .

*تتألف المشاركة السياسية من مع درجات إتفق عليها "هربرت ماكلوسكي، وفيري و ناي روبوش"، وهي :

1-تقلد منصب السياسي.

2-السعي لشغل منصب سياسي وإداري.

3-العضوي النشيطة في التنظيم سياسي .

4-العضوية العادية في التنظيم سياسي.

5-العضوية النشطة في شبه التنظيم سياسي.

6- العضوية العادية في شبه التنظيم سياسي.

7- المشاركة في الإجتماعات السياسية العامة.

8 – المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .

9 – الإهتمام العام بالأمور السياسية.

10 – التصويت [2].

*في كتب المشاركة السياسية 165 يفترض ليستر ميلبراث وجود تسلل هرمي للمشاركة السياسية يتراوح بين العدم المشاركة وبين تولي منصب عام ويكون أقل مستويات المشاركة

[1] – أحمد سعيد تاج الدين،مرجع سابق،ص12.

[2] – عبد الهادي الجوهري ، **أصول علم الإجتماع السياسي** ، ط2 ، (مصر: المكتبة الجامعية ،2000)،ص 59.

الفعلية هو التصويت في الإنتخابات ، وقد قام بتقسيم الشعب الأمريكي حسب درجة مشاركة إلي ثلاث مجموعات:

1 – المجالدون :glactrators: في حالة نشاط دائم في مجال السياسية .

2 – المنقرجون : sectators: يشاركون في السياسية بمقدار الحد الأدنى.

3 – اللامبالون : apatheics : لا يشاركون في السياسة إطلاقا[1].

– ويتفق كل من فيريا وزملاؤه 1978 وبالتز 1981 وصالح حسن سميع 1988 ان مستويات المشاركة السياسية تتضمن التصويت والمناقشات وحضور الندوات والإجتماعات السياسية والمشاركة في الحملات الإنتخابية سواء بالمال او الدعاية لها ، والسعي لمنصب سياسيي والإشتراك في المظاهرات والأحزاب.

:

[1] – طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية ، (مصر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 1999)، ص20 .

المبحث الثاني : ماهية صنع القرار.

تحتل عملية صنع القرار السياسي مكانة مرموقة وبارزة في حقل الدراسات السياسية بشكل عام سنقوم في هذا المبحث وبتوضيح وإبراز مفهوم صنع القرار ومدى أهمية والمراحل التي يمر بها وأنواعه.

المطلب الأول : مفهوم صنع القرار السياسي

يعرف القرار السياسي لأنه عملية تخطيط إقتصادي أو إجتماعي أو ثقافي شاملة أو جزئية تصدرها القيادة السياسية في البلاد.

جاء في الموسوعة للعلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت أن القرار السياسي هو: قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر لهم أولهم القوة والقدرة الإختبار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فإن القرار هو وصفة أو إلتزام بالتصرف او بالعمل على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ[1].

عملية صنع القرار هي أكثر إتساعا من القرار لأن القرار تعبير عن المخرجات التي ترتبط بالموقف أما عملية صنع القرار فهي كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات ومخرجات فضلا عن التفاعل بينهما.

هنالك إختلافات واسعة حول مفهوم صنع القرار ولكن يمكن التمييز بين ثلاثة إتجاهات تتمثل في :

الإتجاه الأول : الإختيار بين البدائل

يرى هذا الإتجاه أن جوهر عملية صنع القرار هو الإختبار الواعي بين مجموعة من البدائل المتاحة بهدف من يعرف تعظيم المكاسب وتفادي أي خسائر .

[1] – محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت : جامعة الكويت 1994) ،ص 486.

فهناك من يعرف عملية صنع القرار السياسي على أنها هي: " الكيفية التي يمكن من خلالها التواصل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة أو تجتنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها".

طبقا لريتشارد سنايدر فإن عملية صنع القرار السياسي هي:" العملية الإجتماعية التي يتم من خلالها إختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما وينتج عن ذلك عدد محدود من البدائل يتم إختيار أحدهما لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق.

الإتجاه الثاني :القرار هو خيار القيادة السياسية

يرى هذا الإتجاه ان القيادة السياسية هي محور القرار، ويركز هذا الإتجاه على طبيعة النخبة السياسية وقيمها وتفضيلاتها بإعتبار أن هذه النخبة هي التي تضع وتنفذ القرارات المهمة في مجتمعتها وان كل مجمع أن كان تحكمه نخبة سياسية لها قيمها ومصالحها[1] الي تحدد رؤيتها ، وهناك من يرى أن دور القيادة السياسية يتمثل في تحديد أهدافا المجتمع السياسي وإتخاذ القرارات اللازمة .

الإتجاه الثالث : التوفيق بين المصالح

يرى هذا الإتجاه ان النظام السياسي هو مجموع التفاعلات المؤسسة السلوكية المرتبطة بصنع القرار السياسي، والقرار السياسي هو مجموعة من الإجراءات المتداخلة التلي تهدف إلى التوفيق بين المصالح والمواقف في المجتمع وتنطوي هذه العملية على المساومة (Bargaining) والتفاوض (Négotiation) والتسوية (compromise) وبالتالي فإن القرار السياسي هو محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلية الرسميين في إطار الأيدولوجيا والثقافة السائدة ، ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة.

إن عملية صنع القرار السياسي هي مزيج من القوة والنفوذ والرشد والعقلانية في إطار الجماعة ، تتفاعل جميعا لصياغته القرار كحل توفيقي بين جميع الإعتبارات.

---

[1] – جلال معوض ، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية** : دراسة قس المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة القاهرة ، 1985 ، ص 10.

فالقرار عملية سياسية تعبر عن توزيع القوة والموارد السلطوية ، وتتضمن تمثيل المصالح ، كما تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة والمتاحة[1].

كما يمكن تعريف عملية صنع القرار السياسي: بأنها عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود ومحددات متعددة وتتضمن كل السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسة والسلوكية التي تفضي إلى إتخاذ القرار الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، وفق نموذج معدد ، بما يعبر عن علاقات والتوازنات والقوى في المجتمع ، ويحقق الأهداف المبتغاة بأقل قد ممكن من إستخدام الإمكانيات المتاحة ماديا وفنيا وبشريا.

المطلب الثاني : خصائص وأهمية القرار السياسي

الفرع الأول: خصائص القرار السياسي

يتميز القرار السياسي بعدة صفات وسمات تميزه عن باقي المفاهيم الأخرى:

1 – **العمومية:** بمعنى أنه يمس الشؤون العامة والحاجات الجماعية.

2 – **القوة الإلزامية:** أي أن يحمل في طياته قوة جبرية بالطاعة والتنفيذ.

3 – صدوره عن شخص ذي صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية بمعنى صدوره عن سلطة قانونية مخولة ومقبولة[2].

4 – العقلانية والرشد.

5 – عملية صنع القرار هي الفصل بين الفكر والممارسة.

6 – تتسم عملية صنع القرار بصفة الشرعية والعمومية وطابع الإلزام[3].

7 – هو مجموعة من القرارات والموقف المختلفة .

---

[1] – إبراهيم درويش، **النظام السياسي** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1978)، ص 135.

[2] – محمد عبد العظيم الشيمي ، **الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسية الخارجة المصرية** ،(القاهرة :الكتب العربي للمعارف ، ص 25.

[3] – السيد عليوة ، **صنع القرار السياسي ، في منظمات الإدارة العامة** ، (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية للكتابة ، 1987، ص 91.

الفرع الثاني : أهمية القرار السياسي

للقرار السياسي أهمية بالغة فإن عملية صنع القرار السياسية هي عملية بالغة التعقيد نظرا لإرتباطها بأجهزة عديدة تقوم بالإعداد والتجهيز لصنع القرار واتخاذه ومتابعة تنفيذ ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة.

رأي قرار تقوم السلطة السياسية الحاكمة بإصداره يوصف بأنه سياسي سواء كان داخليا أو خارجيا مادام له تأثير شامل على المجال الاقتصادي او الاجتماعي أو العسكري أو غير ذلك.

والقرار السياسي تصنعه الصفوة الحاكمة ، وهو مرتبط بها دائما في كل الأنظمة مهما اختلفت مسمياتها.

تبدأ عملية صنع القرار السياسي بإدراك صانع القرار أو حدث يتطلب ضرورة مواجهة بما يكفل تحقيق الأمن أو حماية المصالح القومية للدولة.

لابد من توافر المعلومات لصانع القرار بحيث تتوقف أهمية المعلومات على درجة مصداقيتها وقدرتها على مساعدة صانع القرار في التعرف على شتى الإحتمالات المتعلقة بالبيئة المحيطة بموضوع القرار وكذلك المردود المتوقع عن كل بديل .

القرار السياسي هو المرأة العاكسة لأهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح بدائل الموجودة في الدولة .

ترتبط عملية صنع القرار السياسي بالأمن القومي للدولة وكذلك بالعملية السياسية الديمقراطية .

المطلب الثالث : مراحل صنع القرار

تمر عملية صنع القرار بمراحل متسلسلة ومتتالية تقود كل مرحلة منها إلى مرحلة منها إلى مرحلة تليها، وذلك على النحو التالي :

1- مرحلة الشعور بوجود مشكلة :

إن أولى خطوات صنع وإتخاذ القرار هي الشعور بوجود مشكلة أو موقف معين يتطلب إتخاذ قرار بشأنه وهذا يعني الإعتراف بوجود مشكلة تتطلب حلا من خلال قرار معين .

2- مرحلة تحديد أو تعريف المشكلة :

بعد الإعتراف بوجود مشكلة تحتاج إلى قرار يلزم تعريف المشكلة تعريفا دقيقا من خلال وصف أعراضها وأسبابها وإرتباطاتها، وذلك بهدف معالجة أسبابها وليس أعراضها، و بالتالي لابد من أن تكون المشكلة واضحة حتى يمكن إتخاذ قرارات مناسبة لمواجهتها .

3- مرحلة جمع المعلومات :

بعد تحديد المشكلة وتشخيصها، يتم في المرحلة اللاحقة جمع المعلومات والبيانات الضرورية ذات العلاقة بها تستخدم عدة طرق لجمع البيانات المطلوبة ومن مصادر متعددة : مثل مراجعة السجلات والملفات ذات العلاقة بالموضوع، أو من خلال الملاحظة المباشرة.

يتم تحديد طريقة جمع المعلومات والبيانات تبعا لطبيعة الموضوع نفسه، ولنوعية المعلومات المطلوبة ومصادرها ولابد من التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي تم جمعها .

4- مرحلة تصنيف وتحليل المعلومات :

يتم في هذه المرحلة فحص وتصنيف وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها ونقصد بذلك الدراسة المتعمقة المعلومات والبيانات المتوفرة حول الموضوع، لأن ذلك يسهل من عملية وضع البدائل والحلول والخيارات المناسبة .

5- مرحلة وضع البدائل والخيارات :

بعد الدراسة المتعمقة للمعلومات والبيانات والبيانات المتاحة حول الموضوع ، يخرج صانع القرار ببدائل تمثل الخيارات المختلفة التي يمكن لصانع القرار أن يأخذ بها بفض النظر

عن إيجابياتها وسلبياتها وعن قوتها وضعفها، بل يتم في هذه المرحلة وضع كل البدائل المتاحة والخيارات المعقولة تمهيدا المفاضلة بينها في مرحلة لاحقة .

6- مرحلة المفاضلة بين الحلول و البدائل المقترحة :

في هذه المرحلة تتم مقارنة البدائل المقترحة مع الأهداف المرجوة، كما يسعى إلى صانع القرار إلى الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل بديل من البدائل المقترحة أي تحديد مزايا ومخاطر كل بديل على نحو دقيق تمهيدا للترجيح بينها، ومن هنا يمكن ترتيب البدائل من قبل صانع القرار بما يمكن متخذ القرار من إتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف المرجوة بأقل خسائر ومخاطر ممكنة .

7- مرحلة إتخاذ القرار :

من خلال هذه المرحلة يقوم متخذ القرار والذي يختلف غالبا عن صانع القرار وبناء على المعلومات التي وافرها صانع القرار بإختيار أحد البدائل التي وضعها صانع القرار واضعا في الإعتبار إيجابيات وسلبيات كل بديل كل بديل من البدائل المقترحة بحيث يختار أكثرها فائدة وأقلها مخاطرة في ذات الوقت.

يخلط الكثيرون بين عملية صنع القرار وعملية إتخاذ القرار على الرغم من الإختلاف الكبير بينهما فبعد تحديد المشكلة وجمع المعلومات والبيانات وتصنيفها والمقايضة بين البدائل والحلول المتاحة تأتي من بعد ذلك مرحلة إتخاذ القرار والتي تمثل خلاصة لكل المراحل السابقة.

كما تعرف عملية إتخاذ القرار بأنها: عملية إختيار بين بدائل لتحقيق هدف أو أهداف معينة .

8- مرحلة المتابعة و المراقبة :

إذا تم إتخاذ القرار من خلال إختيار أحد البدائل التي وضعها صانع القرار، لزم تنفيذ القرار ومراقبته لأنه لامعنى لإتخاذ القرار لا يتهم تنفيذه على أرض الواقع ومراقبة نتائجه ومعرفة مدى فاعليته وتجنب الآثار الجانبية السلبية " .[1]

المطلب الرابع : أنواع القرارات السياسية

هناك عدة معايير لتصنيف أنواع القرارات وذلك على النحو التالي :

1- المعيار الأول : تصنيف القرارات حسب الهدف :

وفقا للمعيار الأول هناك ثلاثة أنواع من القرارات :

القرارات إستراتيجية، قرارات تكتيكية، قرارات تشغيلية

أ- قرارات الإستراتيجية : stratégic Décisions

القرارات الإستراتيجية هي تلك القرارات التي تؤثر بعمق في واقع ومستقبل الواقع السياسي وتصنع في أعلى مستويات السلطة لخطورتها وأهميتها وتغطي مدى زمنيا طويلا وتقود كل القرارات التي تتخذ لاحقا، وبالتالي فإنها قرارات رئيسية وتشمل غالبا كل أوجه الحياة.

تأتي أهمية القرارات الإستراتيجية من أنها تحدد الرؤية المستقبلية للمؤسسة السياسية وقيادتها إن القرارات الإستراتيجية هي قرارات غير تقليدية تتصل بمشكلات جدية وذات أبعاد متعددة ، وعلى جانب كبير من العمق والتعقيد ، لذلك تتطلب هذه القرارات نوعا من البحث المتعمق والدراسة المتأنية والمتخصصة التي نتناول جميع الفرضيات والإحتمالات وتناقشها.[2]

كما تتميز القرارات الإستراتيجية بالإهتمام بالتغيرات البيئية، والتأثير طويل الأجل والتحول الجذري في ممارسات المؤسسة، بالإضافة إلى المرونة والتجديد .

---

[1] – janous fulloup, jntrdu to decision Malhmig Methods, laboratory of operations research and decision systems, tomputer and automation institute, Hungarian Academy of sciences, 2014, p 12 .

[2] – إيمان عبد العال عبد الغني، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق أسيا 1990-2008**، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف)، ص 88 .

ب- القرارات التكتيكية : tactical decisions

وهي قرارات أكثر مرونة من القرارات الإستراتيجية إذا تتم مراجعتها وتعديلها من حين إلى حين أخر وفق ما تقتضي الظروف ، وهي أوسع نطاق وأكثر تنوعا من القرارات الإستراتيجية ويعهد إلى الأجهزة البيروقراطية وضع وإتخاذ مثل هذه القرارات التي تهتم غالبا بأمور السياسية اليومية .

وتتعلق هذه القرارات بإعداد الخطط والموازنات وإستخدام الموارد لتنفيذ القرارات الإستراتيجية وتتخذ هذه القرارات غالبا في المستوى الأوسط . [1]

ج- القرارات التشغيلية : oprational decisions

ويقصد بالقرارات التشغيلية هي القرارات التي تتعلق بالعمليات التشغيلية اليومية كتشغيل فرق العمل، أو برامج العمل المتخذة من قبل الإدارات التنفيذية، وهي قرارات قصيرة المدى وتتعلق بالعمل الروتيني اليومي، وتتخذ بطريقة فورية لتسيير العمل .

2- المعيار الثاني : تصنيف القرارات حسب مجال الإهتمام :

وفقا للمعيار الثاني يتم تصنيف القرارات حسب مجال إهتمامها ، وهذا باب واسع لا يدخل تحت حصر لأن المجالات التي تتناولها القرارات السياسية أكثر من أتحضى ذلك أن كافة القرارات التي تصدر عن السلطة الحاكمة هي قرارات سياسية بغض النظر عن موضوعاتها، ومن أمثلتها : القرارات الإقتصادية، القرارات الإجتماعية القرارات الثقافية.

3- المعيار الثالث : تصنيف القرارات السياسية حسب نطاقها :

- وفق بهذا المعيار هناك نوعان من القرارات :

قرارات داخلية وقرارات خارجية .

1- **قرارات سياسية داخلية** : هي قرارات محلية أو ما تتخذه الحكومات من قرارات سياسية داخل حدودها الدولية وفي إطار ما تتمتع به من سيادة داخلية وقد تكون هذه القرارات ذات

[1]- طارق شريف يونس، **أنماط التفكير الإستراتيجي وأثرها في إختيار مدخل إتخاذ القرار** (دار الكتاب الثقافي، 2009)، ص 22.

طبيعة إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية أو صحية أو تعليمة، ولكن الكثيرون يعتبرونها قرارات سياسة مادامت قد صدرت من قبل السلطة السياسية .

2- قرارات سياسية خارجية :

ويقصد بها القرارات المتعلقة بالتعامل العالم الخارجي كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية كما تقع على عاتق صانع القرار السياسي الخارجي أن يكون ملما بالفرص والتحديات الخارجية ومدركا لإمكانيات دولته، وتنقسم القرارات في مجال السياسة الخارجية إلى ثلاثة أنواع :

1-القرارات العامة .

2-القرارات الإدارية .

3- قرارات اللازمة .

من خلال ما تطرقنا إليه في المبحث الثاني يمكن أن نستنتج أن القرار السياسي هو عملية وقضية هامة تتعلق بصنع القرار ومساره وتوجيهاته وهو الهدف الموجه للسلوك ووسيلة لتحقيق هدف ما قرار من مجموعة من البدائل المتاحة ويمكن إعتباره كذلك بأنه عملية معقدة تتدخل فيها العديد من العوامل السياسية له أهمية كبيرة وسط الحياة السياسية فهو يمر بعدة مراحل لصنع القرار وذلك كذلك بتعدد العوامل السياسية وتتنوع القرارات السياسية المختلفة وتتصنف حسب نطاقها .

المبحث الثالث : علاقة المشاركة السياسية بصنع القرار

لا يجدر الحديث عن المشاركة السياسية دون الحديث عن الديمقراطية و المواطنة كمبدأ أساسي للمشاركة السياسية وصنع القرار ، فمن هنا تجدر الإشارة إلى العلاقة بين المفهومين وترابطهما من الناحية العملية والسياسية .

المطلب الأول : الديمقراطية ودورها في إرساء المشاركة السياسية وصنع القرار

أن الحديث عن المشاركة السياسية يأخذنا إلى ربط هذا المفهوم بالنظام الديمقراطي ، لأن العديد من النظريات السياسية عامة، ونظريات علم الاجتماع السياسي خاصة تعتبر المشاركة السياسية هي المكون الأساسي للديمقراطية و ذلك من خلال اتساع الاقتراع الشامل و امتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساءٍ[1]. وتمارس هذه المشاركة أيضا من خلال المؤسسات الشرعية التي تشجها ، ومن خلال اللقاءات و التجمعات السياسية و التواجد الحزبي أو التنظيمي مع الحق في وضع الملصاقات و القيام بالاتصالات.

ويتأكد جليا هذا الارتباط الذي بين المشاركة السياسية و الديمقراطية في تحليل دي توكفيل" خاصة عندما يشير إلى أن العملية الديمقراطية تعتبر أقرب من الجانب الاجتماعي عن السياسي حيث الأهمية من منظوره تكمن قبل كل شيء في التأثير السيكولوجي وفي الأهمية التي تحدثها العملية الديمقراطية لأنها تسند إلى جدلية الحرية و المساواة .

بالإضافة إلى ما ذكر فان قضية المشاركة السياسية أخذت أهمية كبيرة في مبادئ الديمقراطية، فهي تعبير عن ديمقراطية تمثيلية من شانها ضمان حقوق و حريات أكثر توسعا للمواطنين[2]، لذلك لا يمكن حسب هذين المبدأين أن تتوقف على تمثيل فئات من الشعب دون

---

[1]– حمداد صحبية ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع مدينة وهران نموذجا** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، علم الإجتماع السياسي ، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران 2 ، سنة 2015 – 2016 ، ص 36 .

[2] لمرجع نفسه ، ص 37.

التركيز على أخرى وفي سياق أهمية المشاركة السياسية في تدعيم الديمقراطية، فان "جان جاك روسو"– مؤسس الديمقراطية الحديثة – يركز على مراعاة القانون كأداة للحكم في ظل النظام الديمقراطي، بحيث يكون عاما بالمصدر و بالهدف. بمعنى عاما بمصدره أي مقبول من طرف كل المواطنين ، ويكون أيضا عاما بهدفه اي يطبق على كل
المواطنين من دون تمييز أو تفضيل أحد على أخر. إذن في هذه الحالة و من منظوره يصبح أداة للحرية والمساواة و ليس أداة لهيمنة إنسان على إنسان أخر.

يعتبر روسو" من أبرز المفكرين الذين كانت لهم إسهامات في علم السياسة في القرن الثامن عشر ، من خلال كتاباته عن الأهمية التي تشكلها ظاهرة المشاركة الجماعية بالنسبة للمجتمعات المعاصرة لذلك يؤكد في كتابه "العقد الاجتماعي" أن تطور الديمقراطية الذي نصبو إليها، هي أحد أشكال تنظيم الدولة لكن كصنف من أصناف العلاقات الإنسانية وتكون أيضا مرتبطة بتطور مجال الأنشطة الجماعية المنتظمة .

ويتحدث روسو عن الإرادة العامة بحيث تكون لها وحدها الحق في قيادة قوة الدولة و توجيهها نحو الغاية التي أنشئ من اجلها النظام السياسي و هي الصالح العام و الإرادة في هذا المقام ، هي إرادة الأفراد في جملتهم وهي ليست مجموع إرادات الأفراد ، و لكنها روح عامة أو هي عقل جماعي يعبر عن الصالح العام ولذلك فالهيئة يجب أن توجه سلطانها إلى ما فيه مصلحة الشعب و كل ما يتمشى مع العقد الاجتماعي ،وهنا السلطان لايجب أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، وكذا الاعتداء على الحريات أو تقييدها الأمر الذي يسبب المساس بالصالح العام [1].

و بهذا يكون تحقيق المشاركة في شؤون الدولة حسب روسو" مرهونا بتطور الديمقراطية لأنه في ظلها لا يكون المجتمع مشكلا من الفردانية المطلقة ، بحيث يهتم كل فرد فيه بمؤسسته الخاصة ، وإنما يتوسع المكان لمؤسات جماعية يشارك فيها الأفراد لأداء عمل مشترك في

[1]–حمداد صحبية ،المرجع نفسه ، ص 38 .

المجتمع من حيث تكثيف الشعب من اجتماعاته وهي الشروط الأساسية لاستمرار الحكم السليم .

لقد ركزنا على نظرية روسو حول الديمقراطية لأنه يعتبر من المفكرين الأحرار دعاة الحق و العدالة وأنصار الحرية والمساواة والتآخي بين الشعوب ، وقد دعى روسو في كتابه العقد الاجتماعي إلى إرساء الأساس الأخلاقي الراسخ للحياة الإنسانية و المجتمع المدني الذي ينهض على الحق ، و على إسناد مشروعية السلطة السياسية للسيادة الشعبية و ليس لفرد أو جماعة معينة دون أخرى .

إن نظرية روسو تؤكد على أنه كلما أتيحت فرص حقيقية لأفراد المجتمع للمشاركة الفعالة في العمل السياسي المؤثر في حياتهم اليومية والذي يرتبط في نفس الوقت بتحقيق الصالح العام و تكون لهم القدرة على مزاولة السيادة أو ممارسها فان ظاهرة العمل الجماعي تتأكد و تزداد أهمية قضية المشاركة لدى الجماعة ولدى الدولة[1] .

ووفقا لهذا المنظور تحقق للشعب المشاركة ضمن الجماعة ويكون الفرد عنصرا مشكلا لها ، و بالتالي يصبح نشاطه مشاركة ومساندة النشاط الجماعة على الرغم من الاختلافات في الأدوار التي يقومون بها من صنع القرارات في المجال السياسي ، فهذه المشاركة التي تبدأ من النخبة السياسية إلى المواطنين العاديين تتوقف على مدى اهتماماتهم و إسهاماتهم و انشغالهم بالمسائل السياسية و تتجلى هذه المساندة في عمليات الانتخاب و التصويت و التأييد والرفض والتظاهر.

ومما لاشك فيه ، أن تكاثف هذه الجهود الشعبية يصبح لها دورا بارزا في التأثير على قرارات وأفعال الحكومة أو نقد اختيار القيادات الحكومية، لأن المشاركة السياسية في معناها الواسع تشير إلى الحماس و الفاعلية من جانب أعضاء المجتمع ككل، فبهذا المعنى أن ، تشير المشاركة السياسية إلى فكرة الشرعية الشعبية التي يستمدها العمل من المساندة الجماهيرية و تتجسد في أفعال يقوم بها المواطنون وتكون لها الشرعية القانونية .

[1]–حمداد صحبية ،المرجع نفسه ، ص ص 39–40 .

وتجدر الإشارة هنا، أن من ابرز الأعمال التي تعبر عن روح الديمقراطية ، هي الانضمام إلى الأحزاب السياسية من أجل التعبير عن الخيارات السياسية و أيضا لأنها تمثل حلقة وصل بين المواطن و الحكومة .

المطلب الثاني : دور المواطنة في تفعيل المشاركة السياسية وصنع القرار .

يجمع مفهوم المواطنة حسب ما ذهبت إليه "أماني غازي" ، بين الاجتماعي السياسي و الإنساني بحيث يكون متنوع الأبعاد و يتأثر بمستوى النضج الفكري والسياسي لدى المواطنين ، والتطور الحضاري و القيم المتوارثة و المتغيرات العالمية .

وبما أننا بصدد الربط بين مفهوم المواطنة و المشاركة السياسية، فان المواطنة في علاقتها الايجابية توفر ثقافة سياسية تنعكس على المشاركة السياسية ايجابيا على الشكل التالي :[1]

– المشاركة تحتاج إلى فاعلين و هؤلاء الفاعلين هم المواطنين و هنا تتعكس المقولة الشائعة "لا توجد هناك ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة.

– تعتبر المواطنة السبيل و الطريق إلى دعم الممارسة السياسية و تعزيزها.

– تفعيل و تجسيد المواطنة على شكل برامج تنفيذية تترتب عليها ممارسات جميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالمواطنة .

– أن المشاركة السياسية تشكل أرضية خصبة لظهور و انتشار المواطنة حقوقها وواجباتها .

بالإضافة إلى ما ذكر فان المواطنة في ابسط معانيها ، هي أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين ، حيث يؤسس القانون شرعية الدولة و يخلق المساواة بين المواطنين ، ويرسي نظاما عاما من الحقوق والواجبات وعادة ما تكون الجنسية معيارا أساسيا في تحديد من هو مواطن فتترتب على هذا الأخير مجموعة من الحقوق و الواجبات وتشمل حرية الحياة و الاعتقاد وحرية التعبير و الانتقال و الحق في العدل و التعليم و السكن والملكية.

[1]–حمداد صحبية ،المرجع نفسه ، ص 42.

أما بخصوص المواطنة السياسية فهي صفة المواطن في الإلتزام بالواجبات والتمتع بتلك الحقوق التي يفرضها انتماؤه للوطن وتشمل الحق في المشاركة السامية كحق الانتخابات و الأمان الخ[1].

[1]–حمداد صحبية ،المرجع نفسه ، ص 44.

خلاصة:

من خلال ما ذكرنا في الفصل عن دراسة الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية هي مفهوم واسع بحيث تعددت تعريفاته وتعدد الجهات النظر حوله، فالمشاركة السياسية هي جوهر المواطنة والديموقراطية وعمل سياسي محظ وذلك في إطار مجموعة من الآليات التي تساعد على تفعيلها وإنجاحها لتحقيق مجموعة من الأهداف.

كما تعتبر عملية صنع القرار عملية مهمة وبارزة ومعقدة تتداخل فيها عدة عوامل ومجموعة تتم ضمن إطار متعدد الأبعاد والمراحل ولكلا المفهومين أهمية بارزة للدراسة وسط الحقل السياسي .

الفصل الثاني
مؤشرات وواقع مشاركة المرأة الجزائرية
في العمل السياسي

يعتبر هذا الفصل أكبر الفصول النظرية في هذه الدراسة ، وهذا راجع كونه غني بالمعلومات التي تخدم الموضوع المدروس وله إرتباط وثيق به بحيث لايمكن التطرق إلى واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية دون إبراز دورها في صنع القرار السياسي والمشاركة الفعلية لها ، سنتناول في هذا الفصل تطور الدور السياسي والمشاركة السياسية لها و الدور البارز في صنع القرار في المجال السياسي ، و أهم المعيقات التي تواجهها وسبل تجاوزها .

المبحث الأول : مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية و الأطر القانونية المساهمة في ذلك

إن تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي يمكن في مشاركتها الكاملة والفعالة على المستويات المحلية والوطنية ، وتعزيز الأطر القانونية الدولية والمحلية التي تضمن فرصتها في الوصول إلى المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار والمشاركة السياسية في مختلف الوظائف السياسية .

المطلب الأول : تطور دور المرأة في العمل السياسي

الفرع الأول : مشاركة السياسية للمرأة في ظل نظام الحزب الواحد .

إن الواقع الناجم عن السياسة الإستعمارية المتبعة و التي إزدادت خطورة بفعل 08 سنوات حرب ضد المحتل و التهدم المنظم للهياكل الإقتصادية ؛ ونهب ثرواتها الطبيعية قد أضر كثيرا بالبلاد ؛ حيث ورثت الجزائر بعد الإستقلال هيكلا إقتصاديا فوضويا ؛ موجها لخدمة مصالح الإقتصاد الفرنسي ؛ إضافة إلى أنه قد غادر ما يقارب المليون معمر أوروبي الجزائر دفعة واحدة في ظرف بضعة أشهر تاركين مزارعهم و نشاطهم ووظائفهم منهم 50000 إطار سام ؛ 35000 إطار متوسط و 000 000 1عامل موظف ، كما قامت منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين المحكومين بالإرهاب المتطرف تنفيذ سياسة الأرض المحروقة ، وأمام هذه الظروف المتدهورة ، فإنه تطلب ذلك تجنيد كل القوى الحية للإرتقاء والنساء (وهن يمثلن احتياطي معتبرا للقوة العاملة) لا يمكن إلا أن يتم إدماجها في القطاع الإنتاجي ، ومن هنا لم يعد إسهام المرأة في تحقيق التنمية كحادث غريب ، ولكنه مواصلة للدور و المهمة الوطنية المطلوبة[1] .

[1]– بادي سامية ، **المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي و النيابي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2005 ، ص 113 .

إلا أن نسبة الأمية التي كانت تعاني منها المرأة الجزائرية في ذلك الوقت والتي بلغت 99 بالمائة كانت حائلا دون تسخير المرأة في الكثير من المجالات التي تحتاج إلى المستوى العلمي ، و لهذا السبب غابت المرأة عن الكثير من القياديين أهمها المجال السياسي .وإذا كانت الأمية عاملا أساسيا في تدهور وضع المرأة آنذاك و رجوعها إلى البيت ، فإن غياب مشروع متكامل بعيد المدى مخصص للمرأة في حد ذاتها هو أيضا عاملا مهما ، حيث أن المرأة عندما خرجت لمقاومة المستعمر كان هدفها الأوحد هو الإستقلال ، ولما تحقق الهدف وجدت نفسها مجبرة على الإعتقاد بأن دورها قد إنتهى وبالتالي ضرورة العودة إلى دورها الطبيعي الذي حدده لها المجتمع ، أما النساء النشيطات في المجال العام فقد إنقسمن إلى فئة إلتحقت بالإتحاد الوطني للنساء الجزائريات بإعتباره الهيئة النسوية الوحيدة التي يمكن للمرأة أن تنشط بداخلها، وهي الفئة التي تسير على نهج السلطة تحاول تطبيق إستراتيجية الدولة عند الشق النسوي ، وهناك فئة أخرى استفرغت جهودها في النضال ضد قانون الأسرة.

الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات:

أنشئ الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات مباشرة بعد الاستقلال وذلك في 13 جانفي من سنة 1963 بحيث انتظمت ندوة وطنية جمعت حوالي 75 مناضلة من مختلف مناطق الجمهورية[1] .

وكان من بين أهم أهداف المنظمة تعبئة عدد كبير من النساء وتنظيمهن وتسييسهن وتوعيتهن ،وذلك بغرض المواجهة الموضوعية لمشاكل المرأة الحقيقية وجعلها تشارك في عملية البناء الوطني والتنمية الشاملة،بالإضافة إلى توسيع نطاق عملها لتفعيل دورها وإعطاءها وزنها الحقيقي والمناسب لمكانتها الاجتماعية ودورها التاريخي ،ولكن عوامل كثيرة حالت دون ذلك،حيث إقتصر نشاطها لمدة طويلة على المدن الكبرى وبخاصة العاصمة،فلم تتمكن من الإنتشار في المدن المتوسطة والصغيرة والأرياف،وهذا ما يلاحظ على مناسبات إحياء اليوم العالمي للمرأة والذي كان يوجه إلى تدعيم التضامن والتعاون مع الشعوب المناضلة،أكثر منه

[1]– المكان نفسه ، ص 113 .

إلى الإهتمام بقضايا المرأة الجزائرية ،حيث أنه في سنة 1968 مناسبة للتضامن مع الشعب الفيتنامي ،وخصص سنة 1969 للتضامن مع الشعب الفلسطيني ،وكان سنة 1970 يوما للتضامن مع الشعوب المكافحة في إفريقيا، إضافة إلى ما كان يقع من أعمال خيرية توزع فيها الهدايا على أبناء الشهداء والمرضى[1].

وهكذا فإن الطابع الإيديولوجي قد طغى على الأهداف الحقيقية المقررة لمثل هذه المنظمة، والذي يجب أن يمس بالدرجة الأولى انشغالات المرأة، ولهذا فقد بقيت قضية المرأة تطرح في إطار عموميات مرتبطة بإيديولوجية الدولة الجزائرية بعيدا عن الإنشغالات الجوهرية للمرأة، مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن المنظمة كانت تعمل على إبقاء المرأة في دورها التقليدي.

العلاقة بين الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات بالحزب إن الإتحاد هي منظمة جماهيرية وامتداد طبيعي لحزب جبهة التحرير الوطني،كل نشاطاتها الثقافية والإجتماعية والسياسية مخططة ومراقبة من طرف الحزب ،فقط لها الحرية فيما يتعلق ببعض المشاكل الإجتماعية ونشاطها هو شرح توضيحات الحزب ولوائحه ومقرراته.

إن الإتحاد لم يشكل منافسا قويا للحزب،فالعلاقة بينهما لم تؤدي إلى مواجهات صريحة ومكشوفة مثلما حدث مع الإتحاد العام للعمال لجزائريين وبقيت العلاقة بين التوتر الخفيف والتفاهم المعتدل إلى أن جاء الرئيس هواري بومدين ووضع حدا لطمع المنظمات الجماهيرية في الإستقلال وحرية التحرك لاسيما وان الإتحاد كان في تلك الفترة بصدد إعداد نظرية جديدة تعبر عن رغبة في تقوية حركته،وبالتالي تمكينه من الإنطلاق في سير حثيث نحو غاياته الأساسية على المدى البعيد و أهمها القضاء التام على كل تمييز بين المرأة والرجل،وتحقيق المساواة التامة بينهما؛ كان الإتحاد عازما عل الدفاع عن أطروحاته الجديدة في مؤتمر 1969 وعبر عنها في التقرير التوجيهي الذي أعده أثناء الأسابيع الأولى من هذه السنة أكدت فيه قيادة الإتحاد على إحتكار الحزب لوضع السياسة العامة للبلاد وتوجيهها،واعتبرت المنظمة نفسها ذات طابع خاص، فطالبت من الحزب أن يقوم بإدماج النساء كاملا وعلى جميع المستويات في

[1]– المرجع نفسه ، ص 114 .

أجهزته،وتمكينهم للوصول إلى مواقع المسؤولية السياسية والمدنية،وطالبت بتحويل العقليات التقليدية والضغط على الحكومة من أجل إلغاء التمييز إتجاه النساء ومنحهن إمكانية مباشرة المسؤوليات السياسية وإحترام الإجراءات المتعلقة بحقوق المرأة المحددة في الدستور والميثاق،ولكن الحزب لم يكن مستعدا لتقبل هذه الطلبات وهذا التدخل في شؤونه الخاصة والتركيز عل الجوانب السياسية بدلا من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة .فقام فورا بهجوم مضاد تمخض عنه تنصيب قيادة جديدة يوم 3 أفريل 1969 وفرض على المنظمة منح الأولوية للمشاكل الإجتماعية مشكلة التجنيد[1]. بقي التكوين الإجتماعي للمنظمة مقتصرا على أقلية ضئيلة من نساء المدن من المثقفات ،وبقيت الجماهير النسوية العريضة غائبة عنها تماما،حيث نلاحظ أن عدد المنخرطين ستة 1987 وصل(326-193) وهذا عدد ضئيل جدا إذا – إلى ما قارناه بعدد النساء اللاتي لابد من أن تكون المنظمة أن تحويه،أما الفئة التي انخرطن فيها فنجدها مشكلة من النساء اللواتي إنخرطن على أثر مشكل حصل لهن في حياتهن.

إن تبعية المنظمة للحزب تعتبر عاملا أساسيا وسببا رئيسيا في عزوف النساء عن الإنخراط فيها، فتدخلاتها محدودة جدا، وضعيفة لا تتجاوز إنشاء بعض المراكز والإجتماعات وتطبيق ما جاء به الحزب،هذا مع غياب الإطارات العليا لتسييرها.

ومنذ سنة 1976 برزت بعض الجمعيات والإتحادات النسوية في وهران،الجزائر وقسنطينة وعنابة تحاول الإهتمام وتحليل وضعية المرأة الجزائرية والمطالبة ببعض الحقوق المتمثلة في رفض تعدد الزوجات، رفض الزواج الإجباري.

ورغم كل هذا فإنه لا يمكن إنكار دور هذه المنظمة في تحقيق يعض التغيرات التي مست ، أوضاع المرأة الجزائرية، أهمها مجال الأمية الذي إنخفض تدريجيا إلى 85.4 عام 1966 وصولا إلى 74.3 سنة 1977 ،إضافة إلى تكوين مناضلات سياسيات نشطات وكانوا

[1]– المرجع نفسه ، ص 115 .

يمثلن البديل النسوي الذي يمكن أن يؤمن تمثيل فئة إجتماعية لها وزنها في المجتمع لتكون صورة عن مشاركة المرأة[1].

قانون الأسرة:

أولا :المراحل التي مر بها قانون الأسرة:

في أوائل 1963 بدأت عدة لجان في العمل لإيجاد قانونا للأسرة موحدا لصالح الجزائريين يكون متماشيا مع الوعود التي اقترحت في مؤتمر طرابلس ،هذا المشروع أهمل في بداية الستينات 1964 ولم يتم نشر أي شيء بصدده نتيجة الاختلافات التي كانت موجودة بين أعضاء اللجان اللذين كانوا يحملون مذاهب وإختيارات إيديولوجية مختلفة،وفي بعض الأحيان متضادة، ففيما كان البعض يرى أن يكون قانون الأسرة الجزائري متماشيا مع الدين الإسلامي،كان يرى البعض الآخر انه لابد أن يكون مشتملا على مبادئ وقواعد متماشية مع العصر، ونتيجة لهذا الإختلاف لم يستطيع هؤلاء الإتفاق على نصوص نهائية ومجتمع عليها.

المشروع الثاني كان سنة 1966 ،وكان في هذه المرة من المؤكد أن القانون سيصدر،هذا ما أكده رئيس الجمهوري في خطابه المؤرخ ي 8مارس 1966 جاء فيه يوجد أعداء للثورة والمرأة، وهناك بعض الإشاعات تروج حول مشروع قانون الأسرة ... هذه الإشاعات تقول أن كل الحقوق التي حققتها المرأة سوف تنزع منها ،ونحن نجيب على هذه الإشاعات ببساطة ونقول أن المرأة قد كافحت بنفسها واكتسبت حقوقها في المجتمع.

مشروع القانون سنة 1984 :في سبتمبر 1981 تعلن جريدة المجاهد عن تبني الحكومة لمشروع قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) الذي سوف يناقشه المجلس الشعبي الوطني وفي هذه الفترة ثلاث تظاهرات كبرى قد نظمت في أكتوبر من هذه السنة إلى ديسمبر، اتجهن من خلالها إلى مقر المجلس الشعبي الوطني لتقديم عريضة تحمل آلاف الإمضاءات تطالب بإلغاء المشروع،وكان من أهم المحاور التي تفضها الحركة النسوية آنذاك داخل القانون هي قضية الولي الذي لا تستطيع المرأة أن تتزوج دون موافقته حتى لو كبرت في السن * وقضية

[1]– ، المرجع نفسه ، ص 116 .

تعدد الزوجات التي يبيحها القانون يشترط أن يعدل ،في حين لم يضع عقابا للرجل الذي لم يف بذلك.كما للرجل الحق في الطلاق إذا أراد ذلك وله الحق في منع زوجته من العمل خارج البيت إن لم يكن قد اشترطت ذلك في عقد الزواج[1].

كما نظمت الحركة النسوية عدة لقاءات لمناقشة كيفية رد هذا المشروع فانقسم النساء في ذلك إلى قسمين أو موقفين من الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في إمكانية حلها للمشكل.فكانت(نساء التجمع) ترى أن الاتحاد لا يستطيع عمل أي شيء لأنه جزء من النظام وانه ليس بالضرورة الاتصال يه. أما النساء الأخريات (إطارات،عاملات.....) فلقد اتصلن بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات واستقبلن من طرف الأمينة العامة التي وعدتهن بأن نص المشروع سوف لا يصادق عليه دون إن تناقشه المنظمات الشعبية،وإنها هي التي سوف تهتم بهذا الأمر ولكن في الأخير اتضح فشلUNFA في حل المشكل نهائيا وخاصة بعد إن رفضت أعضاءه العمل مع النساء قبل الحصول على تسريح من الأمانة الوطنية للحزب ولهذا أنشأ النساء مجلسين:واحد لكتابة الإحتجاجات التي ستوجه إلى المسؤولين ،والثاني يحضر الوفود التي ستتصل بالمجلس الشعبي الوطني ،وبجبهة التحرير الوطني ،وحتى يكون المشكل أكثر أهمية تم إدخال بعض المجاهدات وكانت (مريم ميهوب)* أول مجاهدة يتم الإتصال بها وهي بدورها اتصلت بعدة مجاهدات ،تجمعن حوالي 300 امرأة أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 10 نوفمبر شاركت فيه وجوه بارزة أهمها: السيدة بيطاط زوجة رئيس المجلس الشعبي الوطني وجميلة بوحيرد وأعضاء منUNFA إلا أن سياسة الإحتجاج لم تكن معدية في هذه الحالة ، فضعف تواجد المرأة في المجالس التشريعية هو الذي أدى إلى فشل سياسات الإحتجاج كلها فقد صدر قانون الأسرة في 9 جوان1984 بتغيرات طفيفة جدا و قد تأسست أول جمعية مستقلة في ماي 1985 : جمعية من أجل المساواة أمام القانون بين الرجال والنساء ولم تعتمد إلا في سنة 1989.

[1]- المرجع نفسه ، ص 117 .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التمثيل النسوي في الجهاز الحكومي ، حيث أن في المجلس الوطني الذي صودق عليه في سبتمبر 1963 لم يوجد فيه غير ممثلتين هما (خميسي) والآنسة (بن ميهوب) ،هاتين المرأتين حاولتا وضع قوانين أساسية لتطوير المرأة وترقيتها ولكنه كان من الصعب أن يسمع صوتين من بين 138 صوت ،وقد غابت تماما المرأة (من بين أعضاء الحكومة) ولا في مجلس الثورة الذي تكون بعد 19 جوان 1965 و أول امرأة عينت عضو في الحكومة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي السيدة (زهور ونيسي) كما عينت كعضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة. 1983 ووزيرة الحماية الاجتماعية عام 1985. [1]

الفرع الثاني : المشاركة السياسية للمرأة في ظل التعددية .

تعد مرحلة التعددية السياسية في الجزائر منعطفا كبيرا في تاريخها ، حيث اتسع فيها نطاق الحريات من حيث تكوين الجمعيات أو الأحزاب بعد أن كان الحزب الواحد هو المسير والتنظيمات الوحيدة آنذاك تدور في فلكه ، و بعد أحداث أكتوبر بالذات 1988 [2]، بدأت تظهر أطرا جديدة تمكن من إمتصاص كل التوجهات السياسية ، ، بهذا ظهرت الأحزاب الثورية التي تجذب إليها ذوي التوجه الثوري ، و ظهرت الأحزاب الإسلامية التي إنضم إليها ذوي التوجه الإسلامي ، كما وجد التيار اللائكي الإطار الذي يمكنه التحرك من خلاله و هو الأحزاب اللائكية ، كما ظهرت الجمعيات على مختلف توجهاتها و طبيعة عملها ، فكل ما كان محتكرا سابقا أصبح مباحا في هذه الفترة .

و بهذا بدأت النساء تنتظم داخل هذه الهياكل ، كما بدأت الشخصيات النسائية العامة بالظهور كنشيطات من أجل حقوق المرأة ، و بإستثناء الشخصيات التي كانت تقدم نفسها على أنها مستقلة لا تنتمي إلى أي توجه سياسي فإن معظمهن كن أعضاء في أحزاب سياسية ، حيث بدأت المرأة بالخروج إلى دائرة الضوء بعد سرية فرضها 30 عاما من الحزب الواحد .

---

[1]– ، المرجع نفسه ، ص 118 .

[2]– المرجع نفسه ، ص 121 .

و بهذا فقد أخذ النضال السياسي للمرأة أشكالا عدة ، و كانت أهميته و أهدافه تتغير وفقا لطبيعة التنظيمات السياسية التي تعمل بداخلها ، و أيديولوجياتها ، و تكتيكاتها ، و لقد شهد المجتمع الجزائري منذ وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ضغطا هائلا مارسه الإرهاب آنذاك ، و أعلنت حالة الطوارئ و التراجع الواضح لممارسة الحريات الفردية و بخاصة حرية التعبير مقارنة بالسنوات الثلاث التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 ، و إذا كان النشاط السياسي قد تراجع ، فإن تواجد المرأة على الساحة السياسية قد تراجع أيضا بفعل هذا الوضع ، إلى أن بدأت مؤسسات الدولة تستقر و تخرج من مرحلة الانتقالية و بدأ جزء من الأمن يستتب، و رجعت المرأة إلى الميدان الاجتماعي و السياسي للعمل من جديد.

المرأة و العمل الجمعوي :

و لقد تشكلت أكثر من 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة في فترة 1989 ، حيث انصب نشاط الكثير من هذه الجمعيات حول قانون الأسرة ، وبذلك إحتشدت النساء ضمن جمعيات مختلفة[1] .

– **الجمعيات الخيرية النسوية** : و التي تعد أكثر أصناف الجمعيات النسوية إنتشارا ، و قد وقد هذه الجمعيات مختلطة تكون النساء طرفا فيها ، كما قد تكون نسوية بحتة، و ينصب عمل هذه الجمعيات على محاولة التكفل بمخلفات التحول الاقتصادي كالفقر وإنهيار مستوى المعيشة بتوزيع الإعانات على المعوزين من أكل و ألبسة ، و إحتياجات طبية... ، و هذا النمط من النشاط هو محاولة التخفيف من حدة المشاكل الإجتماعية دون طرح حلول لها أو القضاء على الفقر الذي يعانون منه (رغم أهمية العمل الجمعوي) .

– **الجمعيات أو الهيئات التابعة للأحزاب** : و هو النوع آخر من الجمعيات ألا و هي تلك التابعة للأحزاب التي تسعى هذه الأخيرة من خلالها إلى التغلغل داخل المجتمع ، وإستقطاب عدد أكبر من المناصرين ، حيث تتحرك البعض من هذه الجمعيات بدعم من الحزب ، و البعض الآخر قد أعطيت له الحرية الكاملة في التحرك خارج الإطار السياسي .

[1]– المرجع نفسه ، ص 122 .

- **الهيئات النسائية التبعة للمنظمات المهنية أو الحرة :** مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء ، و لجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.....الخ.

- و ثمة نوع رابع من التنظيمات النسوية يعرف بالنوادي النسوية ، فضلا عن ذلك ، هناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات السابقة ، وإنما هي مستقلة عن الحكومة و النقابات المهنية و الأحزاب مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، و جمعية صحة النساء في ولاية تيزي وزو ، و التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات ، و قد تشكلت المنظمة الأولى عام 1985 و هي جمعية تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة الذي لا يجيز المساواة بين المرأة و الرجل ، و ينتهك حقوق النساء ، و هي أول منظمة نسوية علمانية مستقلة[1].

المطلب الثاني : الأطر القانونية المحلية و الدولية للمشاركة السياسية للمرأة

الفرع الأول : الأطر القانونية الدولية للمشاركة السياسية للمرأة

ثالثا- الإتفاقيات التشريعية والقانونية الدولية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة:

إهتمت دول العالم الغربي والعربي على السواء بموضوع المشاركة السياسية للمرأة بالمناقشة والتشريع والتنظيم من خلال المواثيق العالمية التي نذكر منها:

1- ميثاق الأمم المتحدة 1945:

يعد ميثاق الأمم المتحدة الوثيقة الدولية الأولى ذات طابع عالمي التي تضمنت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فهي معاهدة دولية تفرض على الأطراف المتعاقدة فيها الإلتزام بالقواعد والقوانين، بما فيها القانون الوطني والدستور الداخلي ، كما جاء في المادة 55 منه، "... أن يشيع في العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعالا .

[1]- المرجع نفسه ، ص 123 .

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 :

التزمت الأمم المتحدة بدعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل فرد، كما جاء في الإعلان ضمان للحريات العامة ، حرية الفكر والاجتماع والانتخاب، والإلتزام بمبادئ العدل والمساواة أمام القانون، وتطبيقا لبنوده و تحقيقا للمشاركة السياسية، والذي يتجسد من خلال تطبيق مبدأ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص، وأن تكون هناك تعددية حزبية تتيح للمواطن انتقاء أفضل البرامج للمشاركة باتخاذ القرار ويفضل التداول السلمي للسلطة لتسهل عملية المشاركة وتتيح إمكانية مراقبة الحكم دون خروجه عن تطبيق مواد الدستور [1].

3- لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة:

عقدت لجنة وضع المرأة الدورة 58 في مارس 2014، في مقر الأمم المتحدة، من أجل النظر في الإنجازات والتحديات في تنفيذ الأهداف الإنمائية الألفية لمشاركة المرأة والفتيات في التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز التساوي في التوظيف اللائق بها، ثم تلتها الدورة 59 في مارس 2015، بحضور ممثلي الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة من كل دول العالم، والتي أوصت بمجموعة من التوصيات لتسريع الجهود لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد أخلص التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة في هذه الدورة أن تقدم حقوق المرأة في العشرين سنة الماضية كان تقدما بطيئا وغير مقبول، وأن قادة العالم والرؤساء لم يعملوا على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في إعلان عمل بيجين . ثم جاءت الدورة 60 من نفس السنة، أعطت الأولوية ل "تمكين النساء وارتباطه بالتنمية المستدامة" وكان موضوع العرض حول "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منها بناء على الإستنتاجات المتفق عليها في دورة 57 وتطرقت كذلك الدورة إلى فرص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وحددت أهداف جديدة ل 15 سنة قادمة ما بعرف بأهداف التنمية المستدامة 2030 .

---

[1]- زينب لموشي، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل**، مجلة تاريخ العلوم ، العدد السابع ، مارس 2017 ، ص 136.

4- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952:

تضمنت إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة مجموعة من المواد والنصوص حول التمتع بالحقوق السياسية للمرأة والرجل على قدم المساواة، طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ نصت المادة الأولى من الإتفاقية على حتى المرأة في التصويت في جميع الانتخابات، تساويا مع الرجل وبدون أي تمييز[1]، كما جاء في المادة الثانية أنه "للنساء الأهلية في أن ينتمين لجميع الهيئات المنتخبة بالإقتراح العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز"، أما المادة الثالثة، فجاء فيها أن "للنساء الأهلية في تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشئة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز .

5- العهدان الدوليان الخاصان حقوق الإنسان:

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 من ديسمبر 1966 على إتفاقيتان دوليتان و هما : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : الذي نص في مادته الثالثة على تعهد الدول الأطراف بكفالة تساوي حقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في العهد للرجال والنساء على حد سواء.

والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية : تضمن مختلف الحقوق الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية وألزم الدول المصادقة عليها و إحترام هذه الحقوق والسعي على تحقيقها وتكريسها، ونصت المادة 07 على أحكام خاصة بالمرأة العاملة تهدف إلى مساواهما بالرجل، وألزمت كل دولة بالاعتراف بمساواتها المطلقة مع الرجل فيما يخص الترقية إلى مراتب أعلى وملائمة

6- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979:

اعتمادات الجمعية العامة إتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" والتي تحوي 30 مادة حول المبادئ والقوانين الملزمة، لتحقيق المساواة للمرأة في جميع المجالات

[1]- المرجع نفسه، ص 136.

والميادين سواء السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو المدنية ، وجاءت هذه الإتفاقية من أجل فك العزلة والقيود المفروضة على المرأة على أساس الجنس لا غير، كما جاء في المادة 7 و8 من نص هذه الإتفاقية حول تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، والمساواة بينها وبين الرجل في ما يخص: التصويت الانتخابي[1]، الإستفتاءات العامة، المشاركة في صياغة سياسية الحكومة، والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات الحكومية وغير حكومية، والإشتراك في أعمال المنظمات الدولية، وتمثيل حكومتها على المستوى الدولي .

7- عقد الأمم المتحدة لأجل المرأة (1975-1985):

قامت الأمم المتحدة بمجموعة من السياسات والمؤتمرات التي تخص المرأة والدفاع على حقوقها على المستوى العالمي فنظمت المؤتمر العالمي الأول الخاص بالمرأة 1975، وإعتبرت هذا العام السنة الدولية للمرأة، الذي عقدته بالمكسيك، أتعلن أن السنوات (1975-1985) هي عقد الأمم المتحدة للمرأة .. وكان شعاره "المساواة والتنمية والسلم"، وأعطى إهتماما كبير لتكثيف الجهود للنهوض بالمرأة، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مساعي للتنمية، وإسهامها الفاعل في دعم السلام العالمي، فيما جاء المؤتمر العالمي الثاني للمرأة، في مدينة كوبنهاجن بالدانمرك، في عام 1980، ببرنامج عمل النصف الثاني من "عقد المرأة"، وتقييم ما تم تحقيقه في النصف الأول من المؤتمر الأول، دعا فيه إلى إجراءات وطنية أضمان ملكية النساء و سيطر من على ممتلكاتهن، وحماية حقوقهن في الميراث والوصاية على الأطفال وكذا الجنسية، ثم مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث بشأن المرأة انعقد في نيروبي 1985 بكينيا، تحت مسعى (إستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة)، والتي وضعت التدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز مشاركة النساء في الجهود من أجل التنمية والسلام، ونظرا لضعف المشاركة السياسية للمرأة، والذي أقره الإتحاد البرلماني الدولي، قام بوضع خطة عمل، تمت

[1]- مكان نفسه، ص 136.

الموافقة عليه في 1994 في مؤتمر باريس، من أجل تخصيص مقاعد للمرأة في الدوائر الإنتخابية[1] .

8- وثيقة مؤتمر بكين (مناهج عمل بكين) 1995:

صدر بيان بالإلتزام السياسي للحكومات المشاركة بالنهوض بأهداف المساواة والتنمية و السلام لجميع النساء في كل مكان، وضمان التنفيذ الكامل للحقوق الإنسانية للنساء، ونصت الوثيقة الختامية للمؤتمر والتي جاءت تزامنا مع الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، على مجموعة من التدابير من أجل تمكين المرأة وضمان حقوقها المشروعة مساواة مع الرجل، والقضاء على جميع أشكال التمييز بينهما، والقضاء على العنف، وإعلان حقها في التنمية، وبذلك تعزيز سبل النهوض بأحوال المرأة في جميع أنحاء العالم .

9- الميثاق العربي لحقوق الإنسان 1994:

يهدف هذا الميثاق إلى تحقيق حقوق الإنسان في الدول العربية وضمان الإهتمامات الوطنية الأساسية للإرتقاء بالدول العربية نحو الأفضل، ونص في مادته الثالثة على تعهد جميع الدول المنعقدة في هذا الميثاق على التكفل بالحقوق والحريات المنصوص عليها دون تمييز في العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقد أو الفكر أو ...، كما يتخذ كل التدابير اللازمة من أجل تأمين المساواة الفعلية والحقوق والواجبات المتساوية للرجل والمرأة، كما أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى[2] .

الفرع الثاني : الأطر القانونية المحلية للمشاركة السياسية للمرأة

حرصت الجزائر منذ أمد بعيد على تكريس الحقوق السياسية للمرأة، حيث لم تتوان من خلال مختلف دساتيرها في التأكيد على الواجبات والحقوق الأساسية للأفراد بما فيها حقوق المرأة والجماعات، ووضع الضمانات لها تجاه السلطة (...)، وتنظيم الحريات العامة في الإطار الدستوري بما يعطيها أكبر قدر ممكن من الضمانات في عدم الإخلال بها.

[1]- المرجع نفسه، ص 137.

[2]- المرجع نفسه، ص 138.

ويعتبر التعديل الدستوري لسنة 2008 مهم جدا كإطار تأسيسي، حاولت السلطة من خلال الإعلان عنه، تأكيد عزمها مواصلة السير قدما في ترسيخ العديد من الحقوق والحريات، وخطوة حقيقية في مسار تعزيز مكانة ودور المرأة في المجتمع والسياسة[1].

وقد أكد هذا التعديل الذي تم إصداره بأمر رئاسي وصودق عليه من قبل غرفتي البرلمان في 2008/11/12 ، مسؤولية الدولة في العمل على مضاعفة حظوظ المرأة سعيا إلى تواجد أكبر لها في مختلف المجالس المنتخبة. وتم إدراج مادة جديدة في الدستور (31 مكرر) بغرض توسيع مشاركة المرأة، تنص « أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ».

ب – القانون العضوي الجديد رقم 03 – 12 المتعلق بترقية الحقوق السياسية للمرأة

بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008 وتماشيا مع أحكام ما أقرته المادة 31 مكرر منه صدر القانون العضوي رقم 03 – 12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 جانفي سنة2012 ، ليؤكد على ضرورة ترقية عمل المرأة في المجال السياسي، ويحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.

ويعتبر فرض نظام الكوتا النسائية كآلية لتعزيز دور ومكانة المرأة في الحياة السياسية بموجب هذا القانون، خطوة مهمة في إطار مشروع الإصلاحات السياسية، خاصة وأنه يهدف إلى ضمان نسبة 30 % من النّساء في مختلف المجالس النّيابية المنتخبة البلدية والولائية والبرلمان، ما عزّز وجودها بقوة وسمح لها بأن تشارك في صناعة القرار السياسي.

وقد حاولت أحكام هذا القانون العضوي، التقيد بروح المادة 31 مكرر من الدستور، موضحة كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، بإقرار نسب متوافقة تضمن مشاركة سياسية فعلية للمرأة الجزائرية[1].

---

[1]– زريق نفيسة ، **نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية "، دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 12 – 03**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد السابع ، سبتمبر 2017 ، ص 732.

فحددت المادة 02 منه عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، سواء كانت هذه القائمة حرة أو مقدمة من طرف حزب أو ائتلاف عدد من الأحزاب السياسية، وذلك حسب عدد المقاعد المتنافس عنها، وحسب طبيعة الإنتخابات كما يلي:

•بالنسبة لإنتخابات المجلس الشعبي الوطني:

20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد.

30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي خمسة مقاعد؛

35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة عشر مقعدا؛

40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا؛

50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

•بالنسبة لإنتخابات المجالس الشعبية الولائية:

30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 43 و 47 مقعدا؛

35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

•بالنسبة لإنتخابات المجالس الشعبية البلدية:

30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر، وبالبلديات التي تزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

وتبين قراءة متأنية لأحكام هذا القانون العضوي، الهدف من إقرار المشرع تمثيل المرأة في القوائم الإنتخابية بنسب متوافقة، حسب طبيعة الإنتخابات المزمع إجراءها. "ذلك أن المشرع عندما أقر هذه النسب للنساء المشاركات في الإنتخابات المحلية أو الوطنية، يكون قد وضع قواعد تهدف بمقتضى المادة 31 من الدستور إلى إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية..." وتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وبالتالي ترقية حقوقها السياسية. وهو ما يتماشى والمبادئ الديمقراطية وأهمها مبدأ المساواة أمام القانون للجميع والمشاركة في الحياة السياسة، بغض النظر عن الجنس.

[1]– المرجع نفسه، ص 733.

ثم إن فرض "الكوتا النسائية" بموجب هذا القانون يدخل في إطار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، ويهدف أساسا إلى إبراز الصوت النسوي، ووجهة النظر النسوية على المستوى السياسي إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة.

وقد أحدث هذا القانون بعد إقراره وصدوره قفزة نوعية لا يمكن تجاهلها سواء على المستوى الداخلي بإجباره الأحزاب السياسية على أخذ المرأة محمل الجد، وإعطائها فسحة للنشاط السياسي بعد أن كان النضال السياسي النسائي في الجزائر منحصرا على بعض الأسماء القليلة جدا.

أو على المستوى العربي حيث تصدرت الجزائر الدول العربية وعدد من الدول المتقدمة والنامية في مجال تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وذكرت الجامعة العربية في بيان لها أن نسبة التمثيل النيابي للمرأة الجزائرية «ساهم بشكل إيجابي» في رفع وضع المنطقة العربية من المستوى الأدنى إلى ثاني أدنى مستوى دوليا للمشاركة السياسية للمرأة.

وأظهرت دراسة لتحالف "عين على النساء" لمراقبة الإنتخابات من منظور النوع الإجتماعي في الأردن، أن الجزائر تتصدر قائمة الدول العربية من حيث نسبة تمثيل النساء في المجالس النيابية أو البرلمان، حيث تبلغ نسبة المشاركة النسوية 31.6 بالمائة، وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا[1]

أما على المستوى الدولي فقد صنف الإتحاد البرلماني الدولي الجزائر من بين الدول ال 30 الأولى على المستوى العالمي في مجال المشاركة النسائية في العمل السياسي.

ولقد كانت الإنتخابات التشريعية لسنة – 2012 التي جرت في سياق تغيير سياسي في العالم العربي، وشهدت منافسة حزبية– التحدي الحقيقي لنظام الكوتا في الجزائر، حيث أفرزت نتائجها برلمانا متنوعا ومتعددا من حيث التشكيلات السياسية المشاركة فيه، وعكست زيادة في تمثيل عدد الأحزاب على مستوى الإنتخابات، وزيادة التمثيل النسائي في البرلمان بصفة مباشرة.

[1]– المرجع نفسه، ص 734.

وقد ساهم تعديل قانوني الإنتخاب والأحزاب دورا مهما في تحقيق هذه النتائج، حيث نص المادة 11 على مهام وأدوار الحزب: "يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة، عبر العمل على تكريس الفعل الديمقراطي والتداول على السلطة وترقية الحقوق السياسية للمرأة. والعمل على ترقية حقوق الإنسان وقيم التسامح".

ومع أن مواد القانون الجديد تضمنت أحكاما مألوفة في كافة القوانين تتعلق بالإنشاء والتموين والنشاط....، إلا أن الجديد الذي أضافه هذا القانون هو تأكيده على ضرورة ترقية الحقوق السياسية للمرأة حسب أحكام المادة 11 ، كما نصت المادة 41 منه، «يجب أن يضم كل حزب سياسي نسبة من النساء ضمن هيئاته[1] .

[1]– مكان نفسه، ص 734.

المبحث الثاني :واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في صنع القرار

تعتبر المشاركة المباشرة في اتخاذ أو صنع القرار من أهم صور المشاركة السياسية التي تمكن النساء من الحصول على الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن مساهمتها في إدارة وتوجيه المجتمع . حول الأهمية التي تكتسيها مشاركة النساء في صنع القرار السياسي والمشاركة السياسية لهن كفاعل وطرف أساسي وبالتالي تعطي قيمة للمساواة بين الرجال والنساء في أجهز القرار ولها دور فعال في المجالس المنتخبة و الهيئات المحلية والعمل الحزبي.

المطلب الأول : التمثيل الحزبي

تعتبر الأحزاب من بين الهياكل التي ارتضتها بعض النساء للعمل السياسي ، فمنذ1988 عملت الأحزاب السياسية على إستقطاب العنصر النسوي لصالحها و ذلك نظرا للثقل العددي و الوزن الإجتماعي الذي تتميز به، ومع حرصها على توظيف القوة الإنتخابية النسائية لصالحها ، والإعلاء من شأنها في أدبياتها، فقد اختلفت هذه الأحزاب فيما بينها من حيث درجة الإهتمام بقضايا المرأة و أسلوب التعاطي مع هذه القضية [1].

فحزب جبهة التحرير الوطني قد إنتظمت المرأة في هياكله في مرحلة ما بعد وبالتالي كان عدد ، UNFA الإستقلال من خلال الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات النساء كبيرا ، إلا أنه في مرحلة التعددية السياسية وإستقلالية الإتحاد عنه تضاءل هذا العدد لتشتت أعضائه بين الأحزاب الأخرى والتنظيمات غير الحزبية ، وتجدر الإشارة إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمره السابع قد أكد على كفالة حق الترشيح لجميع المناضلين والمناضلات وفقا لشروط الممارسة النضالية والأقدمية ، وبالرغم من ذلك فإنه لم يقدم في الانتخابات التشريعية لسنة

[1]– بادي سامية ، المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي و النيابي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2005 ، ص 121.

1997 أية امرأة من بين64 نائبا الذين نجحوا ، إلا أننا يمكن أن نفسر ذلك بأن الهيئة التي تؤطر مناضلات الحزب.

قد إنتقلت إلى هيئة تابعة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي UNFA و هي أنشئ في هذه السنة قبل الانتخابات بثلاث أشهر فقط وبهذا فإن الحزب القديم قد إستفرغ من محتواه النسوي ما عدا القليل منهن .

أما في برنامجه لسنة 2000 فقد أولى هذا الحزب إهتماما بالمرأة حيث يؤكد على ضرورة تكريس حقوقها وواجباتها في إطار القيم الوطنية مع محاربة سياسة الإقصاء والتمييز والعمل على تثمين دورها وتشجيعها على المشاركة والتواجد أكثر في كل القطاعات السياسية والإجتماعية والثقافية، حيث كان عدد البرلمانيات اللواتي تم إنتخابهم في الإنتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002 هو 25 منتخبة منهن 19 امرأة من حزب جبهة التحرير الوطني .

أما الأحزاب الإسلامية فقد عرفت إنضماما كبيرا للنساء في أوساطها ؛ فالجبهة الإسلامية للإنقاذ قد صرح أعضاءها بأنه يضم عددا من المناضلات يتراوح بين800.000 امرأة من بين 2 مليون مناضل أغلبهن مكونات في العلوم الإسلامية و طالبات و ما يفسر هذا الانخراط الواسع في صفوف هذا الحزب هو الميول الديني الذي كان يحمله في السابق ، و لهذا أثرت فيه و بشكل كبير الخطب الحماسية التي كان يتميز بها قادة هذا الحزب ومارست النساء في صفوف هذا الحزب أدوارا كثيرة و متعددة من أجل تنظيم المجتمع حيث عملن في الجمعيات الخيرية و محو الأمية ، و قدمن مساعدات في شتى المجالات وبالرغم من ذلك فإن عدم تواجد العنصر النسوي في مجلس الشورى قد أثار إعتراض المناضلات من هذا الوضع ، كما أن الحزب لم يقدم أي مرشحة في انتخابات 1991.[1]

أما عن حركة مجتمع السلم فهو الحزب الذي تعرف المرأة فيه حرية أكبر في العمل وفرصا كثيرة التعبير عن الذات من خلال تحليل ومناقشة مختلف القضايا ، وليس فقط القضايا

[1]– المرجع نفسه ، ص 122.

الخاصة بالمرأة فحسب و لكن أيضا مناقشة البرنامج السياسي للحزب وتقديم الرأي و المشورة ، إذ تتواجد المرأة في المجالس الإستشارية والتنفيذية ، حيث أن 20 % من مجلس الشورى الوطني (وهو أعلى هيئة تنفيذية للحزب) هن نساء ، و تشرف على أمانة المرأة و شؤون الأسرة ابتداء من التخطيط إلى التنفيذ دون أي تدخل من الهيئات العليا للحزب ماعدا عملية عرض البرنامج و مدى مطابقتها على الخطة العامة للحزب ، و تعتبر حركة مجتمع السلم حزبا معتدلا ، كما أن المرأة تشرف على تأسيس الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي (صحية ، خيرية ، ثقافية ....) ، و ذات عضوية مشتركة بين المرأة و الرجل ، مع تسيير نسوي بحت. وتعرف مناضلات حركة مجتمع السلم بالحيوية و النشاط أثناء الحملات الإنتخابية .

وعن حركة الإصلاح الوطني فتقر في أدبياتها أن " الإعلاء من شأن المرأة والمبالغة في تكريمها و الحض على رعايتها بإنصافها في الحقوق و الواجبات مع الرجل سلوك حضاري عاشه مجتمعنا الأول ، و كان سببا من أسباب نهضتها الحضارية الرائدة " فهي كغيرها من الأحزاب الإسلامية تضم إليها عددا كبيرا من المنخرطات، وخاصة في الإنتخابات التشريعية الأخيرة أين شهد الحزب عملية انخراط واسعة.

و هذا ما صرح به مسؤول القسم النسوي على مستوى ولاية قسنطينة ، دون أن ننسى أن أغلبية الأعضاء الذين كانوا في حركة النهضة سابقا قد إختاروا أن يكونوا مع رئيسهم الشيخ عبد الله جاب الله عندما نادى بتأسيس حركة الإصلاح الوطني ، وشهدت حركة النهضة بعدها نشاطا محتشما في الجانب النسوي نظرا لقلته .

وبهذا فإن حركة الإصلاح الوطني تسعى دائما إلى توسيع تواجد المرأة داخل الهياكل التنفيذية و التشريعية للحزب بغية إقحامها في عملية التغيير [1].

كما يضم المكتب التنفيذي لحزب جبهة القوى الاشتراكيةFFS 5 نساء من أصل 30 عضو و قدم في الإنتخابات التشريعية لسنة 1991 عدد 9 نساء ، لم تفز منهن أية امرأة ، إلا أنه في الإنتخابات التشريعية لسنة 1997 فازت امرأتين من أصل19 نائبا من صفوف

[1]– المرجع نفسه ، ص 123.

مرشحي هذا الحزب ، أما حزب التجمع من الثقافة و الديمقراطيةRCD فإن أبرز عضو نسائي فيه هو خليدة مسعودي (خليدة تومي : وزيرة الثقافة حاليا 2004) ، وقد كانت ناطقة رسمية باسم هذا الحزب ، كما شغلت منصب نائب برلمان عن هذا الحزب قبل أن تترشح مع حزب جبهة التحرير الوطني عند ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العهدة الأولى ، وقد كانت نشيطة في مجال حقوق المرأة و المجتمع المدني ، وعضوا بارزا في جمعية المساواة وجمعية الإنتصار لحقوق المرأة.

ومن يتكلم على المشاركة السياسية للمرأة لا يمكنه أن ينسى الأمينة العامة لحزب العمال السيدة لويزة حنون و هو الحزب الوحيد الذي ترأسه إمرأة في الجزائر، والتي مرت بمراحل النضال السياسي إلى العمل الحزبي إلى التمثيل النيابي ، وصولا إلى الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية ، و معروف على المرأة الجرأة في الطرح ، و فتح الملفات الثقيلة التي تعتبرها الساحة السياسية تابوهات .

أما عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي و هو الحزب المتكون حديثا من شخصيات أغلبها من حزب جبهة التحرير الوطني ، حيث كانت نواة تأسيسها هي كل من المنظمات التي كانت تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني كالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، و منظمة المجاهدين ....الخ ، و قد كان حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو الحزب الفائز في الإنتخابات التشريعية لعام 1997 بالأغلبية البرلمانية ، وفازت 6 نساء من داخل صفوفه من بين 155 نائبا [1].

ورغم أن الحزب في بدايته لم يولي أهمية كبيرة للمرأة ولم يخصها بمواد ، إلا أنه و فيما بعد عمل هذا الحزب على إستدراك هذا النقص ، فأقر في لائحته النظامية إثر دورته المنعقدة في 3 جويلية 1999 ، ضرورة تواجدها على المستويات الهيكلية لأجهزته ، ذلك بغرض ترقية نشاط مناضلاته و تكوينهن على مستوى الممارسة الفعلية للعمل السياسي بدءا من هياكله القاعدية على مستوى مكاتب الأحياء إلى أعلى المناصب ، حيث أن المادة 21 من هذه

[1]– المرجع نفسه ، ص 124.

اللائحة تؤكد على أن الخلية تتكون من مجموع مناضلي الحي من المواطنين و المواطنات ، يتولى تسيير مكتب مكون من 3 إلى5 أعضاء و تضم تشكيلة مكتب الخلية عضوا على الأقل من العنصر النسوي ، و نفس الشيء جاء في المادة رقم 34 و الخاصة بالمكتب البلدي التي تنص على أن هذا الأخير يضم من 05 إلى 07 أعضاء ، عضوا على الأقل من فئة النساء .

وبعد الإنتخابات التعددية الأولى عام 1997 ، نجد أن 11 امرأة إحتلت مقاعدهن لمدة خمس سنوات في البرلمان ، وهن ينتمين إلى خمسة أحزاب مختلفة (06 من حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، 02 من جبهة القوى الإشتراكية ، 01 من حركة مجتمع السلم ، و01 من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، و01 من حزب العمال)، وهن الوحيدات اللواتي إنتخبن من أصل 322 مرشحة في إنتخابات 1997 [1].

المطلب الثاني: المجالس المنتخبة

تسعى الجزائر لإحلال مبدأ المساواة بين الجنسين وذلك عن طريق ترقية دور المرأة وإشراكها في المجالس المنتخبة المحلية والبرلمان، وترتبط هذه المسألة خاصة بصفة المواطنة والتي يتطلب فيها القدرة على التمتع بالحقوق السياسية، والقدرة على ممارسة هذه الحقوق، خاصة حق التصويت وحق الترشح[2].

الفرع الأول: المرأة الجزائرية في البرلمان

يعتبر البرلمان السلطة التشريعية فهو تعبير عن أسلوب مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في الدولة عن طريق ممثلين أو نواب ،منحهم المواطنين الثقة والبرلمان أو مجلس النواب لديه كل الصلاحية للقيام بالمهام التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، ونظرا للأهمية البالغة لهذه الأخيرة ومكانتها في الحياة السياسية لدولة الجزائرية وذلك في مساهمته في

[1]– المرجع نفسه ، ص 125.

[2]– مقراني سميرة ، "**المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة2008– 2017م**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية ، سنة الجامعية 2016–2017 م " ص 89 .

تحديد السياسة الداخلية والخارجية الدولة لابد من تفعيل دور المرأة في البرلمان ،خاصة أنها تمثل أكثر من نصف المجتمع.

كما هو معروف أن البرلمان الجزائري إنطلاقا من دستور 1996 يتشكل من غرفتين هما : المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ويذلك سنتناول تواجد المرأة الجزائرية في الغرفة الأولى والمتمثلة في المجلس التشريعي الوطني، وتواجدها في الغرفة الثانية والمتمثلة في المجلس الأمة، والتي تم إستحداثها في السنوات الأخيرة.

أ-المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني:

يمثل المجلس الشعبي الوطني الغرفة السفلى في البرلمان، والذي يرتبط عدد أعضائه بعدد سكان البلاد، ويتم إنتخاب أعضائه عن طريق الإقتراع السري المباشر على القائمة[1].

فالمرأة الجزائرية بعد الإستقلال إنخرطت مباشرة في العمل السياسي ،حيث دخلت في المجلس التأسيسي الجزائري لسنة 1962 حيث قدر عدد النساء ب 10 نساء من بين 194 نائب أي ما يعادل 5% من العدد الإجمالي للنواب، وتعتبر هذه النسبة مقبولة ، إذ ما أخذنا بعين الإعتبار حداثة إستقلال الجزائري بينما كان عدد النساء في المجلس الشعبي الوطني لسنة 1977 تسعة نساء أي بنسبة 3.45 %ثم تراجعت النسبة لسنة 1982 إلى 1.40 % بسبب إنتخاب أربعة نساء فقط في المجلس الشعبي الوطني أنذاك ،لكن هذه النسبة ارتفعت سنة 1987 إلى2.35 % وذالك لإنتخاب 7 نساء في المجلس، ثم إرتفعت إلى 10% في المجلس الإستشاري لسنة 1992-1994 ، إلا أن هذه النسبة تراجعت في المجلس الوطني الإنتقالي 1994-1997 إلى 6.70% عدد النساء 12 بينما بلغ عدد الأعضاء في المجلس 178، وتراجعت المشاركة السياسية للمرأة مرة أخرى في المجلس الشعبي الوطني لعام 1997، الذي بلغ عدد أعضائه 380 عضوا ، من بينهم 11 إمرأة فقط أي بنسبة2.90 % ثم تصاعدت هذه النسبة إلى نسبة 6.15 % في المجلس الشعبي الوطني لعام 2002 الذي يضم 389 عضوا من بينهم 24

[1]- مرجع نفسه ، ص 90 .

إمرأة، كما إرتفعت النسبة مجددا سنة 2002 بإنتخاب 30 إمرأة من بين 389 عضوا أي بنسبة 7.71% ومع ذالك تبقى هذه النسبة ضئيلة مقارنة بتواجد المراة في القطاعات الأخري.

ب- المرأة الجزائرية في مجلس الأمة:

يعتبر مجلس الأمة الغرفة الثانية التي إستحدثها التعديل الدستوري 23 فيفري 1996 وعدد أعضائه يكون على الأكثر مساويا لنصف عدد المجلس الشعبي الوطني، ويتم إنتخاب ثلثي أعضائه عن طريق الإقتراع السري الغير مباشر من طرف أعضاء المجالس المحلية والبرلمان، ويتم تعين الثلث الأخر من قبل رئيس الجمهورية.

أما في ما يتعلق بتواجد المرأة الجزائرية في هذه الغرفة، فقد بلغت وبموجب انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة لسنة 1997 ب 03 مقعد من بين 98 مقعد، مما يشكل نسبة3.25% ، في نفس الوقت تحصلت النساء المعينات على 05 مقاعد من 48 مقعد اي بنسبة مشاركة تقدر ب 41. 10%، أما في انتخاب تجديد نصف الأعضاء الذي جرى في 28 ديسمبر 2000، فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد من بين 48 مقعد. أما من خلال التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة فقد تم تعيين 03 نساء من بين 24 مقعد، بنسبة مشاركة مقدرة ب 25. 12%، وفيما يتعلق بالتجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين، الذي أجري يوم 30 ديسمبر 2003، لم يؤدي إلى فوز أي امرأة من بين 45 مقعد المتنافس عليها ، أما عملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المعينين لنفس الفترة، فقد ظهر تعيين امرأتين، من بين 22 مقعد، أي نسبة 9.09 %. مما سبق نلاحظ أن تواجد المرأة الجزائرية في البرلمان كان مبكرا لكن سرعان ما تراجع دور المرأة في البرلمان خاصة في الفترة بين1976- 1997، لتشهد بعض الارتفاع في دورة 2007؛ إلا أن هذه الزيادة في العدد لم يقابلها زيادة في النسبة بل بقيت ها (5%)[1].

[1]- مرجع نفسه ، ص 91 .

الفرع الثاني: المرأة الجزائرية في المجالس المحلية:

أو من خلال هذا سوف نتناول المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي البلدي، وكذا المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الولائي.

أ- المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي البلدي :

إذ نجد أن تمثيل المرأة في المجالس المحلية ضعيفا جدا ، حيث بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 عشرون امرأة ترأست إمرأتين بلديتين في ولاية أدرار جنوب البلاد .. أما فيما يتعلق بانتخابات المجالس البلدية لسنة 1971، ترشحت 96 امرأة من بين 20842 مترشح، أي بنسبة 0.46 % لتنتخب من بينهم 46 امرأة من 10424 مقعد، أي بنسبة 44. 0 %، وبقيت مشاركة المرأة الجزائرية ضعيفة خلال فترة السبعينات وثمانينيات حيث كادت أن تكون منعدمة، غير أنه وبعد الإصلاحات السياسية، التي شاهدتها الجزائر في مطلع التسعينات، شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية نوعا من الإنتعاش مقارنة مع السنوات السابقة لإصلاح.

في الانتخابات المحلية التي جرت سنة 1997، فقد ترشحت 1281 امرأة فيما يخص التمثيل في المجالس البلدية فازت من بينهن 75 امرأة، أما فيما يخص إنتخابات المجالس البلدية 2002،فقد عرفت تطورا ملحوظا في عدد المترشحات، وذلك ب 3979 امرأة، ولم تفز سوى 147 امرأة، أما في الإنتخابات 2007، فقد فازت 103 امرأة، من بينها امرأة تولت رئاسة المجلس الشعبي البلدية القية بالجزائر العاصمة، أي بنسبة 0.74 %.

ب- المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الولائي: [1]

وتعتبر نسبة تمثيل المرأة الجزائرية ضئيل ولا يختلف كثيرا عن المجالس البلدية، حيث بلغ عدد المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية لسنة 1969 إلى 45 إمرأة إلا أنه إنخفضت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي غير أنه نتيجة إصلاحات التي باشرتها الجزائر في بداية التسعينات شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية إرتفاعا نسبيا، حيث ترشحت

[1]- مرجع نفسه ، ص 92 .

للمجالس الولائية 905 امرأة وفازت منها 62 امرأة في إنتخابات 1997، أما فيما يخص إنتخابات 2002 فقد ترشحت 2684 امرأة ولم تفز سوى 113 منها وتبقى هذه النسبة ضئيلة، إلا أن هذه النسبة إرتفعت عام 2007، في الإنتخابات المحلية فقد فازت 129 إمرأة في المجالس المحلية الولائية أي بنسبة 13.44 % فقد عرفت هذه النسبة إرتفاعا على المستوى المحلي.

الفرع الثالث: مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة من 2012 إلى 2017

لقد عرفت الجزائر قفزة نوعية من حيث تواجد المرأة في البرلمان، وذلك نظرا لنسبة المرتفعة لتمثيلها في المجالس المنتخبة وذلك من خلال تطبيق القانون 03-12المؤرخ في 12 جانفي 2012، وتشير الدراسة إلى أن نتائج الإنتخابات التشريعية لعهدة 2012-2017 كشفت أن تطبيق هذا القانون ساهم في توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وإلى إرتفاع معتبر في عدد النساء فيها فمثلا:

المجلس الشعبي الوطني:

لقد شهدت الجزائر فيما يخص الفترة 2012 /2017، وبالتحديد في الإنتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2012، إرتفاعا ملحوظا من حيث تواجد المرأة في البرلمان، حيث إقتحمت هذه الأخيرة المجلس الشعبي الوطني بقوة، فلقد تمكنت المرأة من تحسين موقعها داخل الغرفة السفلى للبرلمان بعد أن حصدت ولأول مرة 145 مقعد من462 نائب أي بنسبة 31 . 83 %، والتي كانت سابقا منخفضة إذ لا تتجاوز 7 بالمئة بالرغم من أنها تشكل أزيد من نصف المجتمع، إذ يعود الفضل إلى القانون الجديد الذي أعاد النظر في تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[1]، تحسنت مكانة الجزائر لمشاركة النساء دوليا حيث انتقلت إلى الرتبة 25 عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، بعدما كانت تحتل مرتبة 120 عالميا، والمرتبة الأولى بين الدول العربية سنة 2006 .

[1]- مرجع نفسه ، ص 93 .

وإذا نظرنا إلى تشريعات 4 ماي 2017، فقد تم تسجيل إنخفاظ عدد الساع المشاركات في البرلمان ب19 مقعدا مقارنة بتشريعات 2012 ، فلقد شهد البرلمان السابق وجود 145 إمرأة من أصل 462 نائبا برلمانيا، وهو ما شكل نسبة 31.83 % بينما تم إنتخاب 121 إمرأة في البرلمان الجديد، وهو ما يمثل نسبة 97.25%.وتعود غالبية النساء الممثلات إلى حزب جبهة التحرير الوطني بمجموع 50 امرأة، ثم التجمع الوطني الديمقراطي بمجموع 32 مقعدا بينما توزعت البقية بين حركة مجتمع السلم ب6 نساء و4 نساء من القوائم المستقلة، وتوزعت البقية بين تاج وتحالف النهضة والعدالة والبناء وحزب العمال وغيرها من التشكيلات السياسية.

نستنتج من هذه الأرقام أن تواجد المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني، لم يكن منتظما، فتارة يتزايد وتارة أخرى يتناقص، حيث أن هذه النسب المسجلة لعدد النساء في البرلمان تتأثر بالنسبة المشاركة العامة ، حيث أعلن المجلس الدستوري عن النتائج النهائية التشريعات أنها عرفت إنخفاضا من 37.09 % إلى 37. 35% وهذا سبب راجع إلى الإنخفاض الملحوظ، إلا أنها تبقى دائما ضئيلة إذا ما قارنها بعدد الرجال النواب في البرلمان[1].

أما فيما يخص الإنتخابات المحلية التي جرت بتاريخ 29 نوفمبر 2012، فقد عرفت تزايدا في تمثيل المرأة في المجالس البلدية والتي كانت نتيجة لقانون 12-03، والذي يفرض نظام الحصص، إذ يحدد نسبة 30%بالنسبة للمجالس البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة حيث ترشحت 32 ألف امرأة، وهو رقم بعيد عن ما هو مسجل في الإنتخابات 2007، وقد فازت 4120 إمرأة في المجالس البلدية، حيث إنتخبت 1105 امرأة عن حزب جبهة التحرير الوطني، أي ما يقارب 28.89% مقابل 190 إمرأة عن حزب العمال أي بنسبة 32. 3% وكذلك تم إنتخاب 854 امرأة عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي أي ما يقارب 24.06 %...إلخ.

تعتبر هذه النسبة التي حققتها المرأة في المجالس البلدية تحديا حقيقيا، لم يسبق أن حدث في تاريخ الجزائر وعليه يمكن القول أن نظام الحصص المطبق مؤخرا أدلي بنتائج

[1]- مرجع نفسه ، ص 94 .

إيجابية للمرأة، أما ما يخص المجلس الشعبي الولائي عرف ترشح 31 ألف امرأة على المستوى الوطني، انتخبت 207 امرأة عن حزب التحرير الوطني أي بنسبة 22.54 % مقابل 23 إمرأة عن حزب العمال أي ينسية 77. 5%، أما حزب جبهة القوى الاشتراكية فقد عرف إنتخاب 22 امرأة أي ما يعادل 4.99 .%...إلخ وهي نسبة جيدة وخطوة ناجحة لتطبيق نظام الحصص [1].

[1]– مرجع نفسه ، ص 95 .

المبحث الثالث : معوقات وسبل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

إن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة تلزمه مشاركة التنمية شاملة لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المختلفة إذا لم تشارك في مؤسسات صنع القرار فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية بالإضافة إلى أهمية الجمع بين نشاط المرأة على مستوى النشاط السياسي والمشاركة في الأحزاب والهيئات الإنتخابية المحلية .

عملت المرأة جاهدة في العالم السياسي لتأخذ مكان مرموقا في المجال السياسي ، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحصر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، رغم مشاركتها في مختلف العمليات السياسية والدور السياسي البارز في صناعة القرار .

المطلب الأول:معوقات المشاركة السياسية للمرأة

أ- المعوقات الاجتماعية – الثقافية :

ما تزال فكرة تمكين المرأة العربية سياسية تلقي المعارضة التي تستند إلى اعتبارات ثقافية اجتماعية وبالأخص الإعتبارات الدينية، وتختلف قوى المعارضة في التمكين السياسي للمرأة بين الرفض المطلق ورفض الجزئي. تستند الآراء التي تعارض حقوق المرأة السياسية إلى أن ممارسة السلطة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى إنما تمثل الولاية العامة أو القوامة على المجتمع ، لأنها السلطة الأعلى التي تحاسب الوزارة رئيسا و وزراء، وتسيير أمور السياسية ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجال دون النساء حسب الشريعة ، وعملا بالآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء وإستنادا إلى الحديث الشريف "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" بالطبع ليس هدف من هذا هو الدخول في جدال مع أصحاب هذا الرأي ، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا الفهم للآية الكريمة والحديث الشريف غير دقيق وهو فهم ضيق لهما،

فالآية الكريمة المشار إليها واردة في سياق الحديث عن شؤون الأسرة، فهي قوامة الرجل على أهل بيته ،ويؤكد ذلك قراءة الأية على سياقها ولا علاقة له بالحقوق السياسية[1].

أما فيما يخص الحديث الشريف المشار إليه فهو وارد في شأن الإمامة ولا علاقة بالحقوق السياسية المتعلقة بالإنتخابات والترشيح. ومن خلال هذا يلاحظ أن المعارضي التمكين السياسي للمرأة العربية يستندون إلى فهم مشوش وخاطئ للدين ، أما في الطرف الأخر فيعتقد أنصار الحقوق السياسية للمرأة ، أن في الشرع ما يؤكد حقوق المرأة السياسية فالله عز وجل كرم الإنسان وأعطاه حقوق لا يحق للبشر أن يصادر هذه الحقوق أو يتقص منها. إن القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي المساواة العامة في الحقوق العامة والواجبات بين الجنسين إلا ما تم استثناؤه بنص صريح.

ب مستوى التعليم ونوعه:

فضلا عما سبق يرتبط التمكين السياسي للمرأة العربية بمشكلات عديدة لعلى أهمها التعليم. فالتعليم يعد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة وامتلاكها القوة وقابيلة التأثير وشعور بالذات و المشاركة والإختيار الحر. إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد انتقاصا من حقوق المرأة وعائقا أساسيا أمام تحقيق التنمية الإجتماعية ولإقتصادية، فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها وهو من العوامل المهمة التي تساعد على إزدياد وعي المرأة وتحررها الفكري فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة أن عدم إمتلاك المرأة لناصية التعليم يجعل نيل فرصتها في المشاركة السياسية والإقتصادية[2].

---

[1]– براهيمي نبية حزاب أحلام ، " **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي،(دراسة حالة الجزائر 1989 إلى يومنا هذا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر سعيدة ، 2015 –2016 م ، ص 49.

[2]– ، مرجع نفسه ، ص 49.

من الأمور فائقة الصعوبة.بل مستحيلة تشير الدراسات إلى أن البلدان العربية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا كميا ملحوظا في التعليم عموما وتعليم المرأة على خصوصا ومن أهم العناصر التي ساهمت في التطور الكمي الكبير في عدد المقيدين بمراحل التعليم المختلفة على الصعيد العربي[1]، هو النمو السريع الذي طرأ على تعليم الإناث. فالنمو في عدد الإناث المقيدات في مراحل التعليم المختلفة تم بمعدل أسرع كثيرا من الذكور، إنخفضت الفجوة في التعليم بين الجنسين في معدلات القيد الإجمالية من 19.6 عام 1970 إلى 6.4 نقطة مئوية عام (1999–2000) كما لوحظ إنخفاض ملموس في نسبة الأمية إذ أن معظم المجتمعات العربية قد حققت تحسنا في مجال محو الأمية وتخفيض معدلاتها بين النساء بين (1990–2004)

– فضلا عن ذلك هناك تفوت كبير في أوضاع التعليم بين الريف والمدينة فالإلتحاق يكون أقل من الريف عنه في الحضر ، وهذا ينطبق على الإناث أكثر من الذكور نظرا إلى التقاليد والعادات والمعتقدات الاجتماعية في الريف والتي تضع للفتاة أولية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر ومسؤولياتها الأسرية، ومازال تعليم الإناث في بعض الدول العربية يختلف عن تعليم الذكور، لأن هناك قناعات بأن تعليم الأثاث هدفه هو إعداد زوجات صالحات يقدرن الحياة الزوجية، وظهر هذا جليا عند قيام بعض الدول العربية بوضع عوائق أمام انخراط المرأة في بعض التخصصات العلمية مثل الهندسة وغيرها . فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنه على الرغم من التغيير الأيجابي الذي حدث لصالح المرأة قياسا بالمراحل الزمنية السابقة، فان هذا التغيير محدود العمق في ذات المرأة و ذهنية الرجل ومواقفه إذ أن المجتمع العربي في هذا المجال يتسم بالإنغلاق فكرا وممارسة.

– إن الموروث الثقافي للمجتمعات العربية وهي المجتمعات يطفي عليها النظام الأبوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيسي وإحتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز أخذ القرار وعلى دونية النساء وعدم الإعتراف لهن بروح المبادرة وتولي المناصب السياسية،

[1]– مرجع نفسه ، ص 50.

يرتكز هذا النظام الأبوي على تقسيم جنسي لادوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية، بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الإجتماعية والسياسية بدون إستثناء [1].

و –هذا الفصل يتجسد في إقصاء النساء وحتى تغييبهن من مراكز أخد القرار ذلك على مستوى الوظائف السياسية البحة أو الوظائف السياسية القيادية الدينية مثل الإمامة أو الخلافة ،وبرروا العديد منهم هذا الفصل انطلاقا من أحاديث النبوية.

ج– المعوقات الاقتصادية (ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي) :

كما سبق لنا الذكر أن هناك إختلال في المساواة بين الجنسين في التعليم ، فان إنعكاساته السلبية ستؤثر في انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها في عملية الإنتاج يساهم في تحررها وهذا بدوره ينمي عندها الثقة بالنفس والشعور بكيانها، فالمرأة المنخرطة في النشاط الإقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في إتخاذ القرار .فالمعوقات الإقتصادية تعد عائقا حقيقيا أمام تمكين المرأة ومع العلم أن المرأة نظريا في معظم القوانين والتشريعات العربية مالكة لأموالها أي حرة التصرف بها ولكن الواقع يثبت العكس وذلك من خلال الضغوطات التي تمارس عليها من طرف الأهل أو الزوج. كما أن طاقة المرأة العربية مازالت بعيدة عن الإستثمار الحقيقي الفعال في النشاط الإقتصادي فعلى الرغم من ازدياد مشاركة المرأة العربية في سوق العمل باطراد خلال العقود الأخيرة ولكن ما يزال الخلل موجودا فيما يخص المشاركة الإقتصادية للمرأة وما تزال في هذا الإطار مستغلة بكل المقاييس[2].

– وبالرغم من وجود إرتفاع نسبة النساء الحاصلات على التعليم عال مقارنة بالعقود السابقة لم يترافق ذلك بارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل نتيجة القيود الإجتماعية، كما أنه من المهم الإشارة ألة أن سياسات الإصلاح الإقتصادي والخصخصة التي تطبق في العديد من الدول العربية تركت أو ستترك أثرها على المستوى التعليمي للمرأة وإمكانية حصولها على فرص العمل

[1]– مكان نفسه ، ص 50.

[2]– مرجع نفسه ، ص 51.

نتيجة لوضعها الهش في سوق العمل بسب التقاليد الإجتماعية السائدة التي تجعل المرأة أول من يحرم من التعليم مع إرتفاع تكاليفه.

د- المعوقات السياسية:

يتمثل السبب السياسي في غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية سواءا إذا كانت أنظمة ملكية أو جمهورية وكذلك غياب التقاليد الديمقراطية وقلة الإهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي.

- وبالرغم من الإقرار بالحقوق السياسية فان الممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية في بعض الدول والى سيطرة القبلية أو إلى نظام الطوائف في الدول أخرى.

- بالنسبة إلى نظام الأحزاب السياسية فالرغم التعددية الحزبية المصرح بها في معظم الدول تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن أو السائد ولا تشارك في الإنتخابات إلا الأحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها أحزابا قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية وتخدم أكثر سياسة الحزب الحاكم عوضا من أن تنصب كحزب منافس له. وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل السياسي و عدم إهتمامهم بل إمساكهم عن التصويت في الإنتخابات مثل ما هو واقع في الجزائر.

- أما بالنسبة للنظام القبلي أو العشائري فهو نظام يؤسس بالدرجة الأولى على الإنتماء إلى قبيلة أو العشيرة ويحكم حسب التقاليد قبيلة خاصة. وفي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الإنتخابات بوصفه ممثلا للقبيلة بالأساس وليس كفرد في المجتمع أي المواطن[1].

- وهذا ما يقع في اليمن حتى بعد التوحيد إذ تطغى على المنافسات السياسية الإنتماءات الضيقة إلى القبيلة قبل الشعور بالمواطنة.

[1]- ، مرجع نفسه ، ص 52.

هـ – السبب الخاص بالنساء:

ويرتبط هذا السبب بدورهن ووضعهن الإجتماعي في معظم الدول العربية، إذ أن عدو معوقات تحول دون مشاركة النساء في العمل السياسي و يمكن أن نذكر من بين هذه المعوقات عبئ المسؤوليات العائلية التي تتحملها النساء دون الرجال ووفقا للتوزيع الجنسي للأدوار فتربية الأطفال والقيام بالشؤون المنزلية لا يتركن للنساء مجالا لإهتمام بما هو خارج العائلة.

كما أن نظرة المجتمع للنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للإهتمام بالشأن السياسي، فالمجتمع يحمل النساء السياسيات مسؤولية الأزمات العائلية أو الطلاق أو الأزمات الإجتماعية مثل تدهور الأخلاق وتفاقم العنف والإجرام وحتى في حالة الاعتراف بدورهن في المجال السياسي غالبا ما تسند لهن وظائف أو مهام سياسية مرتبطة – بنسوتهن مثل الوظائف الاجتماعية والعائلية في الحكومات ولم نشهد إلى حد الآن مسؤولات عربيات في الوزارات الدفاع أو الداخلية أو العدل[1].

المطلب الثاني: سبل تجاوز معوقات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة .

عليه من أجل تجاوز هذه العوائق والعقبات، سنحاول تقديم مجموعة من السبل لتجاوز المعوقات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وذلك كما يلي[2]:

" التنشئة الاجتماعية فإنها تعد آلية ذات أهمية كبرى في تغيير المواقف والتصورات السلبية المرتبطة بقضية المرأة ودورها في المجتمع و في السياسة، وذالك عبر قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية وهذه القنوات هي : الإعلام والمدرسة ، المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية فعبر هذه القنوات يكتسب الأفراد القيم والثقافة السياسية ، وضمنها التصورات حول الأدوار الاجتماعية، ومن بينها دور المرأة في المجال السياسي والاجتماعي وذالك من خلال

[1]– مكن نفسه ، ص 52.

[2]– مقراني سميرة ، "**المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة2008– 2017م**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية ، سنة الجامعية 2016–2017 م " ص 99 .

العمل على تغيير التصورات السلبية التي يملكها الأفراد ،نساء أو رجالا ، حول عدم جدوى دخول المرأة في الحقل السياسي .

– تغيير الثقافة السياسية التقليدية التي تمتلكها النساء عن المجال السياسي ، التي تدفعها إلى عدم الإكتراث بالمجال السياسي .

– قيام المؤسسات الجامعية بتشجيع البحوث حول المرأة بصفة عامة، وفي موضوع مشاركتها السياسية ، لأن من شأن ذالك أن يساهم في التعريف بوضعيتها، وتحسين فاعلي الحقل الإجتماعي و السياسي بقضاياها.

– تشجيع الرجال و النساء على التصويت على النساء و دعم القيادات النسائية الصاعدة.

– الإشراف على تنظيم حصص للتكوين و التدريب تكون بمثابة حافز و ليس حاجز أمام طموحات و مشاريع النساء.

– دعم مشاركة المرأة في السياسية عن طريق مشاركتها في الأحزاب والتنظيمات الجمعوية.

– توعية الإعلاميين حول أهمية تدعيم مشاركة المرأة في السياسية وتثمين الجهود المبذولة في هذا الشأن.

– " مزيد الإلمام بالصعوبات المواجهة من قبل المرأة في المشاركة في الحياة العامة في المستويات الوطنية و الجهوية والمحلية.

– تطوير القدرات النسائية في التعبير عن الرأي والمشاركة وإتخاذ القرار وتحديد الأولويات ا.

– تمكين المرأة من التعبير عن موقفها من الأحداث والمستجدات الوطنية والدولية في وسائل الإعلام.

– المزيد من البحوث والإحصاءات الخاصة بالمرأة.

– توفير المعلومات حول تطور مشاركة المرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية و المحلية .

– قيام المؤسسات الحركة الجمعوية من حيث أسلوب التسيير واعتبارها كشريك ذاتي ومؤهل قانونيا لتسيير مجموع الأنشطة وإنشاء سياسة عامة لدمج النساء في التسيير والقرار السياسية.

– تشجيع التدريب الموجه لفائدة الفئات النسائية في مجال المشاركة في الحياة العامة[1] .

– تشجيع الأحزاب والنقابات والجمعيات على مزيد إدماج العنصر النسائي في هيآتها العليا.

– " مزيد الإلمام بالصعوبات المواجهة من قبل المرأة في المشاركة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية[2].

[1]– مرجع نفسه ، ص100.

[2]– مرجع نفسه ، ص101.

خلاصة:

لا طالما عانت المرأة الجزائرية كمرآة عربية من القمع والتعذيب والظلم والتهميش في المجتمع ، والتمييز بينها و بين الرجل ، فهي سعت ومن خلال صوتها إلى النهوض بالمجتمع وبنفسها لضمان الحقوق لها ولجميع النساء العربيات ، فهي حصلت جاهدة وتقلدت جميع المناصب في مختلف الميادين الإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية .....إلخ.

وتواجدت في مختلف الجمعيات والمنظمات السنوية وبرزت في الدولة في المناصب العليا والوزارات والحكومة والأحزاب السياسية وجميع الإدارات ومشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار إلا أنه لا زالت لم تتحرر من جميع القيود التي تواجهها كمرأة .

خاتمة

خاتمة :

نال مفهوم المشاركة السياسية وصناعة القرار السياسي إهتماما كبيرا من طرف الخبراء و الباحثين و المهتمين بالسياسة ، بحيث أصبحت المشاركة السياسية من بين أهم الموضوعات لعلم السياسة و بالتالي فالمشاركة هي تعتبر عن أنشطة و أعمال تستهدف إختيار الحكام في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة ، كما سعت الدولة في السنوات الأخيرة خاصة بعد إستقلال الجزائر إلى تطبيق إستراتيجية جديدة تهدف من خلالها إلى تمكين النساء سياسيا بإعطاء هن عددا من المسؤوليات في مختلف السياسة وتعزيز دور المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ، وإنطلاقا من بحثنا للدراسة يمكن إستخلاص بعض النتائج التي توصلنا إليها :

– المشاركة السياسية لها أهمية كبيرة في تشكيل العملية السياسية والقانونية بين المواطن والسلطة السياسية ولها وسائل متعددة منها الإنتخابات والأحزاب السياسية .

– تمثل المشاركة السياسية أرقى أنواع الديمقراطية من خلال مساهمة مختلف أبناء المجتمع في تحمل مسؤولياتهم السياسية سواء بالإنتخاب أو بالترشح وقد كانت عملية المشاركة السياسية مقتصرة في البداية على الرجال

دون النساء ولكن تحت الضغط والحركات الإجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية تطور مفهوم المشاركة السياسية النساء أيضا .

– تمر عملية المشاركة السياسية بمجموعة من المراحل تبدأ الإهتمام بالشأن العام ومن ثم تتطور للإهتمام بالقضايا السياسية إلى أن تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية و تعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل السياسي، وحتى تحقق عملية المشاركة السياسية أهدافها فانه لابد أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات سواء الرجال أو النساء وضرورة الإعتراف بالمساواة بين جميع هذه الفئات في الحقوق والواجبات الأساسية.

– تعد عملية صناعة القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي على إعتبار أنها حصيلة تفاعلات أركان النظام السياسي بأكمله ومن الضروري إشتراك أكبر عدد ممكن سواء من المستشارين أو الخبراء في عملية صنع القرار بالإضافة إلى فسخ المجال لدور الجماعات الضغط والنقابات ووسائل الإعلام النزيهة على إعتبار أنها قنوات معبرة عن الرأي العام .

– يكون القرار فعالا عندما ينسجم مع تطلعات الشغب ويكون القرار شرعيا بمدى مطابعته ورغبات المواطنين .

– هناك العديد من المتغيرات سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية تؤثر تأثيرا مباشرا في عملية صنع القرار السياسي .

– لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناءا مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والسياسية والإقتصادية وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة و والفرص المتساوية بالرغم من التهميش والتمييز الذي عانت منه المرأة الجزائرية إلا أنها لازالت لم تحصل على جميع حقوقها كمواطنة في الواقع .

– وعليه فإن المشاركة السياسية ودور القرار للمرأة في الجزائر لم يرقيا إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة ، فهذا ما دفعنا إلى إقتراح العديد من التوصيات في مجال البحث الدراسة :

– إتخاذ تدابير التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية .

– تحسين الوعي الثقافي وكذا روح المواطنة لدى الفرد المواطن ، وعن ثقافة المشاركة فيه وتحسيسه بمدى أهميتها في ضمان إندماجه وتفاعله في

مختلف القضايا التي تهتم المجتمع ، لأن الفرد في الأخير هو الهدف و الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية .

– ضمان المساواة للمرأة في المجتمع و الدولة ومساواتها بالرجل في عملية صنع القرار السياسي .

– الرفع من درجة المشاركة، لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة المواطنين في المسؤولية الإجتماعية .

– التحكم في عناصر البيئة السياسية لصانع القرار التي سيطبق فيها القرار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

أ- **الكتب :**

- أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب المشاركة السياسية،** (مصر: الدار المصرية اللبنانية، د س ن).

- أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية،** (مصر: الدار المصرية اللبنانية).

- أحمد كمال أحمد ، **تنظيم المجتمع مبادئ و أسس نظريات** ، ج. 01، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1980).

- إبراهيم أبرش ، **علم الإجتماع السياسي** ، (الأردن: دار مجدوي ، للنشر والتوزيع) .

- إبراهيم درويش، **النظام السياسي** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1978.

- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية** ، (مصر: دار لمعرفة الجامعة، 2001).

- إسماعيل علي سعد، حسن محمد حسن محمد، **النظريات والمذاهب والنظم،** (مصر: دار المعرفة الجامعية،2005) .

- السيد عليوة ، **صنع القرار السياسي ، في منظمات الإدارة العامة** ، (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية للكتابة ، 1987.

- إيمان عبد العال عبد الغني، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق أسيا 1990-2008،** (القاهرة :المكتب العربي للمعارف).

- ثناء فؤاد عبد الله : **في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن الغربي** ، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية 1997)

- جلال معوض ، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية** : دراسة قس المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة القاهرة ، 1985.

- طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية،** (مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

- طارق شريف يونس، **أنماط التفكير الإستراتيجي وأثرها في إختيار مدخل إتخاذ القرار** (دار الكتاب الثقافي، 2009).

- علي جبلي، **الشباب والمشاركة السياسية مجالات علم الاجتماع المعاصر**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985).

- عبد الهادي الجوهري ، **أصول علم الإجتماع السياسي** ، ط2 ، (مصر: المكتبة الجامعية ،2000).

- عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، (عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع،2007).

- عبد النور ناجي، **مدخل إلى علم السياسة**، (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع،2007).

- طه السيد أحمد الرشيدي، **حق المشاركة في الفقه الإسلامي والقانون الروماني** ،(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010).

-قحطان أحمد الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، ط. 2 ،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014).

- محمد عبد العظيم الشيمي ، **الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسية الخارجة المصرية** ،(القاهرة :الكتب العربي للمعارف) .

- مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، ط. 1 ،(ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، د س ن) .

- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية** ، (الكويت : جامعة الكويت 1994) .

- محمد سيد فهمي، **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**، (مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004).

- مدحت أحمد محمد يوسف عتايم، **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسة**، ط.1،(مصر: المركز القومي لإصدارات القانونية، 2004).

ب- المجالات :

- زريق نفيسة ، **نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية** "، **دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 12 – 03**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد السابع ، سبتمبر 2017 .

- زينب لموشي، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل**، مجلة تاريخ العلوم ، العدد السابع ، مارس 2017 .

- شريفة ماشطي، المشاركة السياسة أساس الفعل الديمقراطي، **مجلة الباحث الاجتماعي**،ع. 10، (10سبتمبر 2010).

-محمد أمين العجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 12، (نوفمبر 2007).

ج- الملتقيات :

- نعمان بوقيداح، "التعددية و المشاركة السياسية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في ملتقى دولي موسوم بـ: "**إشكالية المجمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر**: الواقع والرهانات"، يوم 08 ماي 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة.

المذكرات و البحوث :

- بادي سامية ، **المرأة و المشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي و النيابي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2005 .

- براهيمي نبية حزاب أحلام ، " **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي،(دراسة حالة الجزائر 1989 إلى يومنا هذا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر سعيدة ، 2015 – 2016 م .

- سعاد بن قفة، **المشاركة السياسية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : علم إجتماع التنمية كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011-2012 .

- حمداد صحبية ، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع مدينة وهران نموذجا** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، علم الإجتماع السياسي ، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران 2 ، سنة 2015 – 2016 .

- مقراني سميرة ، "**المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة2008-2017م**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية ، سنة الجامعية 2016-2017 م " .

المواقع الإلكترونية :

- محمد نبيل الشيمي ، **أنماط المشاركة و أهميتها** ، منشور على : 2020//06/26 على الساعة 17:30 .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162556

المراجع باللغة الأجنبية :

- Max webet,lesavant et le politique,(chicentimir :une collecliom deivlopee en collaboration),

- janous fulloup, jntrdu to decision Malhmig Methods, laboratory of operations research and decision systems, tomputer and automation institute, Hungarian Academy of sciences, 2014.

الفهرس

الـفــهـرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
خطة البحث	
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للمشاركة السياسية وصنع القرار	01
المبحث الأول : ماهية المشاركة السياسية	02
المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية	02
الفرع الأول: المشاركة	02
الفرع الثاني: السياسة	03
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المشاركة السياسية	06
الفرع الأول : خصائص المشاركة السياسية	06
الفرع الثاني :أهمية المشاركة السياسية	08
المطلب الثالث : دوافع و مراحل المشاركة السياسية	11
الفرع الأول : دوافع المشاركة السياسية .	11
الفرع الثاني : مراحل المشاركة السياسية	13
المطلب الرابع : أشكال و مستويات المشاركة السياسية	15
الفرع الأول : أشكال المشاركة السياسية	15
الفرع الثاني : مستويات المشاركة السياسية .	17
المبحث الثاني : ماهية صنع القرار.	21
المطلب الأول : مفهوم صنع القرار السياسي	21
المطلب الثاني : خصائص وأهمية القرار السياسي	23
الفرع الأول: خصائص القرار السياسي	23

الفرع الثاني : أهمية القرار السياسي	24
المطلب الثالث : مراحل صنع القرار	25
المطلب الرابع : أنواع القرارات السياسية	27
المبحث الثالث : علاقة المشاركة السياسية بصنع القرار	30
المطلب الأول : الديمقراطية ودورها في إرساء المشاركة السياسية وصنع القرار	30
المطلب الثاني : دور المواطنة في تفعيل المشاركة السياسية وصنع القرار .	33
الفصل الثاني : مؤشرات وواقع مشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي	37
المبحث الأول : مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية و الأطر القانونية المساهمة في ذلك	38
المطلب الأول : تطور دور المرأة في العمل السياسي	38
الفرع الأول : مشاركة السياسية للمرأة في ظل نظام الحزب الواحد .	38
الفرع الثاني : المشاركة السياسية للمرأة في ظل التعددية .	44
المطلب الثاني : الأطر القانونية المحلية و الدولية للمشاركة السياسية للمرأة	46
الفرع الأول : الأطر القانونية الدولية للمشاركة السياسية للمرأة	46
الفرع الثاني : الأطر القانونية المحلية للمشاركة السياسية للمرأة	50
المبحث الثاني :واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في صنع القرار	55
المطلب الأول : التمثيل الحزبي	55
المطلب الثاني: المجالس المنتخبة	59
الفرع الأول: المرأة الجزائرية في البرلمان	59
الفرع الثاني: المرأة الجزائرية في المجالس المحلية:	62
الفرع الثالث: مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة من 2012 إلى 2017	63
المبحث الثالث : معوقات وسبل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة	66
المطلب الأول:معوقات المشاركة السياسية للمرأة	66

المطلب الثاني: سبل تجاوز معوقات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة .	71
خاتمة	76
قائمة المراجع	81

مـلخص مذكرة الماستر

تعتبر المشاركة السياسية و القرار السياسي العنصر الفعال في تقوية النظام السياسي وبناء مرتكزاته على أسس متينة ، فمن خلال المشاركة تتجسد المواطنة ، ويبرز دور المرأة في الحياة السياسية من خلال مشاركتها في مختلف الجمعيات و الاحزاب و الهيئات الإنتخابية و المناصب المختلفة في الدولة ، وكذا صنع القرار في الجزائر .

الكلمات المفتاحية:

1/ المشاركة السياسية 2/ صنع القرار 3/ دور المرأة 4/النظام السياسي

Abstract of The master thesis

Political participation and political decision-making is the effective element in strengthening the political system and building its foundations on solid foundations. Through participation, citizenship is embodied, and the role of women in political life is highlighted through their participation in various associations, parties, electoral bodies and various positions in the state, as well as decision-making. in Algeria .

keywords:

1/ Political participation 2/ decision-making

3/ the role of women 4/ the political system